البرهان على صواب
الشيخ عبد الله الغديان
وخطإ الحلبي في مسائل الإيمان

بقلم
فالح بن نافع بن فلاح الحربي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

"الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى ويبصّرون بنور الله أهل العمى فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عقال الفتنة فهم مختلفون في الكتاب (مخالفون للكتاب مجمعون على مفارقة الكتاب) يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم فنعوذ بالله من فتن المضلين" .

رحم الله إمام أهل السنة أحمد بن حنبل فإنه لما قال هذه الخطبة في ذاك الزمان المتقدم كأنما يعيش معنا في هذا الزمان المتأخر.

وأما بعد.. فإني قد اطّلعتُ على مقالٍ نُشِر في شبكة: (سحاب)، لعلي بن حسن الحلبي يردّ فيه على فضيلة الشيخ العلامة عبد الله بن عبد الرحمن الغديان – عضو هيئة كبار العلماء ولجنة الفتوى في المملكة العربية السعودية– بعنوان: (صواب مسائل الإيمان وجواب الشيخ الغديان)، ورأيت فيه عجباً من الخلل وخطلاً من القول فأحببت أن أقف معه تسع وقفات، أُتبعها بتفصيل في قضية الإيمان ورد بعض أخطاء الحلبي وسليم الهلالي في أمور أخرى وأختمها بفتاوى أخرى لسماحة المفتي والشيخ عبد الله الغديان –حفظهما الله– في الإرجاء وجنس العمل:

الوقفة الأولى:

في قوله: ((صواب مسائل الإيمان)).

الصواب عند الحلبي – في هذه المسائل العظيمة، والأصول الأصيلة عند أهل السنة والجماعة– هو ما يقرره المرجئة من أن العمل من مكمِّلات الإيمان لا ركنٌ من أركانه –أي: أنه يصحّ الإيمان بدون عمل–، فإذا اعتقد بقلبه الحق ونطق به فقد دخل في الإسلام، وإن لم يعمل شيئاً من أعمال الجوارح البتة مع تمكُّنه من ذلك؛ فهذا هو الصواب عند الحلبي وعند أنصاره وأتباعه في هذه القضايا الكبيرة الخطيرة، وهذا خلاف إجماع أهل السنة والجماعة، فتارك العمل عندهم كافر إذ لم يأت من العمل الواجب بما يصح به إيمانه أو تَرَكَهُ تركاً كلياً.

وتفريق أهل السنة والجماعة بين الترك المطلق والترك الجزئي تفريق صحيح سديد؛ لأن الترك المطلق يدل على عدم الالتزام بالشريعة وعدم الالتزام يدل على عدم صحة الإقرار الذي يدل على الالتزام.

وهذا هو الاعتدال الذي اتصف به أهل السنة والجماعة؛ أعني التفريق؛ فمذهب أهل السنة في الإيمان هو الوسط العدل بين ضلالتين: مذهب الغلاة الذين يكفرون بكل ترك واجب، وهم الخوارج والمعتزلة، ومذهب الجفاة الذين لا يكفرون بترك الأعمال، وهم المرجئة.

وهذا ما عليه الصحابة والتابعون وأهل العلم من الأئمة من بعدهم من الفقهاء والمحدثين، وما كان يفتي به جميع المفتين في جميع الأمصار. وقد نقل إجماعهم على ذلك اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٨٨٦/٥) عن الشافعي أنه قال: ((وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم أن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر)). اهـ، ونقله كذلك ابن بطة في (الإبانة ٧٦٠/٢-٧٧٩) حيث قال: ((اعلموا – رحمكم الله – أن الله جل ثناؤه

وتقدست أسماؤه فرض على القلب المعرفة به والتصديق له ولرسوله ولكتبه وبكل ما جاءت به السنة، وعلى الألسن النطق بذلك والإقرار به قولاً، وعلى الأبدان والجوارح العمل بكل ما أمر به وفرضه من الأعمال، لا تجزئ واحدة من هذه إلا بصاحبتها، ولا يكون العبد مؤمناً إلا بأن يجمعها كلها حتى يكون مؤمناً بقلبه مقراً بلسانه عاملاً مجتهداً بجوارحه...، وبكل ما شرحته لكم نزل به القرآن ومضت به السنة وأجمع عليه علماء الأمة...، حتى صار اسم الإسلام مشتملاً على المعاني الثلاثة لا ينفصل بعضها عن بعض ولا ينفع بعضها دون بعض، حتى صار الإيمان قولاً باللسان وعملاً بالجوارح ومعرفة بالقلب، خلافاً لقول المرجئة الضالة الذين زاغت قلوبهم وتلاعبت الشياطين بعقولهم)).

وقد قال الحافظ بن حجر في الفتح (٤٧/١) – بعد أن أشار إلى ما نقله محمد بن نصر المروزي في كتابه تعظيم قدر الصلاة عن جماعة من الأئمة –:" وما نقل عن السلف صرح به عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وابن جرير ومعمر وغيرهم، هؤلاء فقهاء الأمصار في عصرهم وكذلك نقله أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة عن الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد، وغيرهم من الأئمة، وروى بسنده الصحيح عن البخاري قال: لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص وأطنب ابن أبي حاتم واللالكائي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين وحكاه فضيل بن عياض ووكيع عن أهل السنة والجماعة وقال الحاكم في مناقب الشافعي:حدثنا أبو العباس الأصم أخبرنا الربيع قال سمعت الشافعي يقول: الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص..".

قال العلامة المؤرخ حسين بن غنام في تاريخه(ص٢٢١):"... وهم معترفون أنهم لم يأخذوا أصولهم من الوحي بل من عقولهم. ومعترفون أنهم مخالفون للسلف في ذلك مثل ما ذكر في (فتح الباري)[٤٦/١ – ٤٧] في مسألة الإيمان على قول

البخاري: وهو قول وعمل ويزيد وينقص؛ فذكر إجماع السلف على ذلك، وذكر عن الشافعي أنه نقل الإجماع على ذلك، وكذلك ذكر أن البخاري نقله، ثم بعد ذلك حكى كلام المتأخرين ولم يرده".

قلت:

وفي نص ابن غنام السابق استدراكه على ابن حجر –رحمه الله– **عدم رده كلام المتأخرين**.

ويتوجه ما في هذا الاستدراك للعلامة ابن غنام إلى خطإ ابن حجر في تفسيره للإيمان، –وقد نقل إجماع أهل السنة على أنه قول وعمل ويزيد وينقص– بقوله: "وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله" مخالفاً لإجماع السلف؛ وذلك لعدم إتقانه معتقد السلف – وسيأتي مزيد إيضاح – .

وقد نصّ العلماء على أن ثلاثة الأركان لا يجزئ واحد منها إلا بالآخر، ومنهم: سعيد بن جبير، والحسن البصري، وزيد بن أسلم، وميمون بن مهران، والزهري، والأوزاعي، وسفيان الثوري، والحميدي، وسفيان بن عيينة، والإمام أحمد، والقاسم بن سلام، والفضيل بن عياض، وأبو طالب المكي، وأبو جعفر الطبري، وابن أبي عمر العدني، وابن أبي زمنين، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وغيرهم.

فأهل السنة والجماعة برآء من هذا الصواب الذي يزعمه هذا الرجل، بل هذا هو الصواب عند المرجئة؛ فهو يسير في ركابهم في هذه المسائل، وهو بهذا يثبت باطله مثلما قيل:

أُثَبِّتُ باطلي فيكون حقاً وحقاً غيرَ ذي شُبَه لَوَيْتُ

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " قد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأولوه بفهمهم للغة، وهذا طريقة أهل البدع".

واللجنة الدائمة برئاسة مفتي المملكة سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ، وعضوية فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، وفضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الغديان، وفضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، بعد أن نقلوا كلام شيخ الإسلام – السابق – وفندوا هذا المذهب الباطل، وردوا على أصحابه قالوا: "... هذا؛ واللجنة الدائمة إذ تبين ذلك، فإنها تنهى وتحذر من الجدال في أصول العقيدة؛ لما يترتب على ذلك من المحاذير العظيمة، وتوصي بالرجوع في ذلك إلى كتب السلف الصالح وأئمة الدين، المبنية على الكتاب والسنة وأقوال السلف، وتحذّر من الرجوع إلى الكتب المخالفة لذلك، وإلى الكتب الحديثة الصادرة عن أناس متعالمين، لم يأخذوا العلم عن أهله ومصادره الأصيلة.

وقد اقتحموا القول في هذا الأصل العظيم من أصول الاعتقاد، وتبنوا مذهب المرجئة، ونسبوه ظلماً إلى أهل السنة والجماعة، ولبسوا بذلك على الناس، وعززوه – عدواناً – بالنقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – وغيره من أئمة السلف بالنقول المبتورة، وبمتشابه القول، وعدم رده إلى المحكم من كلامهم.

وإنا ننصحهم أن يتقوا الله في أنفسهم، وأن يثوبوا إلى رشدهم ولا يصدعوا الصف بهذا المذهب الضال، واللجنة – أيضاً – تحذر المسلمين من الاغترار والوقوع في شراك المخالفين لما عليه جماعة المسلمين: أهل السنة والجماعة. ".

قلت:

وما أشارت إليه اللجنة من بتر النقول ومتشابه القول قد بينته– فيما تقدم من ردها–وفصلت فيه في كتابي :(تنبيه الألباء ..).

واللجنة برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز وعضوية نائبه الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ والشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الغديان والشيخ بكر أبو زيد والشيخ صالح بن فوزان الفوزان قد أفتت بمنع كتاب التقرير في أحكام التكفير لمراد شكري الذي قرأته –أنت– وقمت على طبعه فقالت:" وبعد دراسة اللجنة للاستفتاء أجابت بأنه: بعد الاطلاع على الكتاب المذكور، وجد أنه متضمن لما ذكر من تقرير مذهب المرجئة ونشره، من أنه لا كفر إلا كفر الجحود والتكذيب، وإظهار هذا المذهب المردي باسم السنة، والدليل، وأنه قول علماء

السلف، وكل هذا جهل بالحق، وتلبيس وتضليل لعقول الناشئة، بأنه قول سلف الأمة والمحققين من علمائها، وإنما هو مذهب المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، والإيمان عندهم هو التصديق بالقلب، والكفر: هو التكذيب فقط، وهذا غلو في التفريط، ويقابله مذهب الخوارج الباطل الذي هو غلو في الإفراط في التكفير، وكلا هما مذهبان باطلان مرديان من مذاهب الضلال، ويترتب عليهما من اللوازم الباطلة ما هو معلوم، وقد هدى الله أهل السنة والجماعة إلى القول الحق والمذهب الحق، والاعتقاد الوسط بين الإفراط والتفريط: من حرمة عرض المسلم وحرمة دينه وأنه لا يجوز تكفيره إلا بحق قام الدليل عليه، وأن الكفر يكون بالقول والفعل والترك والاعتقاد والشك، كما قامت على ذلك الدلائل من الكتاب والسنة.

لما تقدم: فإن هذا الكتاب لا يجوز نشره وطبعه، ولا نسبة ما فيه من الباطل إلى الدليل من الكتاب والسنة، ولا أنه مذهب أهل السنة والجماعة، وعلى كاتبه وناشره إعلان التوبة إلى الله فإن التوبة تغفر الحوبة، وعلى من لم ترسخ قدمه في العلم الشرعي ألا يخوض في مثل هذه المسائل؛ حتى لا يحصل من الضرر وإفساد العقائد أضعاف ما كان يؤمله من النفع والإصلاح وبالله التوفيق..

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم".

واللجنة الدائمة –حفظهم الله – برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ وعضوية فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الغديان والشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد والشيخ صالح بن فوزان الفوزان قالت عن كتابك (التحذير من فتنة التكفير..):" بناه مؤلفه على مذهب المرجئة البدعي الباطل ...إلخ".

وقالت عن كتابك الآخر (صيحة نذير..):"وبالاطلاع على الرسالة الثانية: (صيحة نذير..) ، وجد أنها كمساند لما في الكتاب المذكور –وحاله كما ذكر–؛ لهذا فإن اللجنة الدائمة ترى أن هذين الكتابين: لا يجوز طبعهما ولا نشرهما ولا تداولهما؛ لما فيهما من الباطل والتحريف، وننصح كاتبهما أن يتقي الله في نفسه وفي المسلمين، وبخاصة شبابهم، وأن يجتهد في تحصيل العلم الشرعي على أيدي العلماء الموثوق بعلمهم وحسن معتقدهم، وأن العلم أمانة لا يجوز نشره إلا على وفق الكتاب

والسنة وأن يقلع عن مثل هذه الآراء والمسلك المزري في تحريف كلام أهل العلم، ومعلوم أن الرجوع إلى الحق فضيلة وشرف للمسلم والله الموفق.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم".

فيا ترى يا حلبي، بل يا أهل الإنصاف أن ما تقدم من الكلام العلمي الرصين يصدر عن إمعات ومقلدة !! فاللهم رحماك:

وحسبكمو هذا التفاوت بيننا   وكل إناء بالذي فيه ينضح

" أولئك آبائي فجئني بمثلهم...".

وهذه نصيحة العلماء الصادرة عن العلم الشرعي، والفقه في الدين، والنصح للأمة، وخذ معها هذه النصيحة من سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز فقد قال —رحمه الله-:" وكل مفت وكل عالم وكل طالب قد يقع منه بعض الخطأ أو بعض الإجمال ثم بعد وضوحه وظهوره يرجع إليه، وفي ذلك شرف وفضل، وهذه طريقة أهل العلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا وقد أثنى عليهم أهل العلم بذلك وشكروهم على هذه الطريقة الحميدة، وهذا هو الذي يجب علينا وعلى غيرنا الرجوع إليه والأخذ به في جميع الأحوال".

فانظر ما بينك وبين هذا الكلام وطريقة أهل الحق وطلابه.

الوقفة الثانية:

مع قوله: ((ولم أكن لألتفتَ إلى جوابِهِ -عفا اللهُ عنه- لولا ما رأيتُهُ فيه مِن مُغالطاتٍ واضحةٍ جليّة!، وقبل أن أكشفها وأُبَيِّن زُيُوفَها أُورِدُ نصَّها بِفَصِّها؛ حيثُ قال -مشيراً إليَّ، ومِن صوته أنقُلُ- جواباً لمن سأله عَنِّي: اتركوه؛ لأن هذا هو الذي يقود مذهب المرجئة في المملكة!!)).

قولك: "ومن صوته أنقل" اطمأن فالشيخ عبد الله لا يخافك فينكر، وهو واثق مما يقول، ولقد أبعدت النجعة حين فهمت أنه سينكر أو يتملّص كما يفعل الآخرون أو فعلت ذلك لقصد التديك: "... أبشر بطول سلامة يا مربع"، ويصدق فيك:

نزلوا بمكة في قبائل هاشم   ونزلت في البيداء أبعد منزل

وأقـول:

كلام الشيخ ليس فيه مغالطات، إنما هو حق، بل هو بعض الحق والحقيقة مما يتعلق بك في هذه القضية، والأمر أكبر والخطر أعم وأشمل؛ حيث إنك نشرت الإرجاء في العالم كله بكتبك ومقالاتك، بل تبنيته مذهباً، ونسبته زوراً وظلماً لأهل السنة والجماعة، وقد سبق أن نصح لك الناصحون فلم تنتصح، ثم بعد أن عَظُم أمرك وانتشر شرُّك ردّت عليك اللجنة الدائمة، وأعضاؤها معروفون بعلمهم وورعهم وتقواهم، ولكنك لم تستفِدْ –أيضاً–، بل أخذت تحاجّ بالباطل وتلبِّس، فالمغالطات في الحقيقة هي من جانبك لا من جانب الشيخ عبد الله ، ولو أنك ذكرت موضع الخلاف بينك وبين العلماء –ومنهم الشيخ عبد الله الغديان– لتبين لطلبة العلم الباحثين عن الحق المنقادين له أيّكما المغالط الذي يقرِّر خلاف ما قرره أهل السنة والجماعة.

وأين أنت من علم الغديان وأدبه؟:

وابن اللبون إذا ما لُزَّ في قرن   لم يستطع صولة البزل القناعيس

والذي يليق بسلوكك وما كنت عددته من الظواهر السيئة في كتابك (صيحة نذير.. ص٢٠) ويصدق عليه: رمتني بدائها وانسلت إذ تقول:"... الخطأ والجهل في منهج الاستدلال، ومنه الاستدلال بالنصوص على غير ما تدل عليه، وعلى غير قواعد شرعية، وإنزال النصوص على غير ما تدل عليه، والجهل بفهم السلف وتفسيرهم للأدلة، وعدم مراعاة قواعد الاستدلال؛ من حيث: العموم والخصوص، أو الإطلاق والتقييد ...، سوء الأدب مع العلماء والمشايخ وطلاب العلم الشرعي، ويتمثل ذلك: بلمزهم واستنقاصهم –أحياناً–، وبإشاعة ما يسيء إليهم، وينقص اعتبارهم عند الآخرين، ويشحن قلوب الناس والشباب والعوام عليهم والجرأة على الطعن فيهم والتشهير بهم... الخوض في المسائل الكبرى والقضايا الخطيرة... التي لا يبت فيها إلا العلماء المعتبرون، والراسخون...".

وفي كتابك (التنبيهات المتوائمة.. ص١٠٠): "ومعلوم عند كل ذي لب أن هناك فرقاً بين الرد على أهل العلم والتعقيب على أقوالهم، وبين سوء الأدب والخلق معهم –بحجة الرد عليهم، وأنهم ليسوا معصومين– فلا يجهل الفرق بينهما إلا محروم"!!.

الوقفة الثالثة:

مع قوله: ((ثم وقفتُ –بعد كتابةِ هذا المقالِ –كلِّه- على جوابَين آخرين لفضيلة الشيخ الغُديان –نفسه- أيّده الله بتقواه- تعرّض فيهما بالوصف نفسهِ: (إرجاء، مرجئة!!) لبعض مقولات أُستاذنا الإمام الألباني –رحمه الله-، وفضيلة الشيخ ربيع بن هادي –حفظه الله-!!! فهان عَلَيَّ –جدّاً- كلامُهُ فيَّ، وطعنُهُ بي؛ لَمّا رأيتُهُ خاضَ في هذين العَلَمين السلفيَّين –كان الله لهما، وغفر اللهُ له-...)).

أقول: كان الله للشيخ الغديان؛ لاستخفافك به وظلمك له وسوء أدبك معه.

ثم أقول:

أولاً: كان يجب عليك أن تذكر هذه المقالات التي قالها الشيخ الألباني –رحمه الله– أو قالها أستاذك الكبير: ربيع بن هادي المدخلي، والتي قال عنها الشيخ عبد الله: إنها إرجاء؛ لينظر العلماء فيها: فإما أن يوافقوك أنت ومُقَلَّدَيْك أو يوافقوا الشيخ عبد الله الغديان.

ثانياً: الشيخ الألباني –رحمه الله– عَلَمٌ له جهوده –التي تُذكَر له ولا تنكَر وتشكر– في خدمة السنة، وفي الوقت نفسه له أخطاء لا يجوز أن يتابع عليها، وقد أفضى إلى ما قدم، نسأل الله أن يُعْظم أجره ويغفر له، وهو في الحقيقة أول من نسب هذا القول – أعني: أن أعمال الجوارح شرط كمال في الإيمان– إلى أهل السنة والجماعة –من علماء أهل السنة–، وهو خطأ محض مخالف لإجماع أهل السنة ونصوص الكتاب والسنة، لا يجوز أن يتابع عليه، ويجب أن يُرَدّ عليه؛ لأنه في أصل عظيم من أصول أهل السنة، ومع أن الشيخ أول من تكلم من علماء أهل السنة في هذا، فهو لم يفعل ما تفعله أنت وأمثالك من نشر هذا

الباطل وفتنة الناس به، وتبديع وتضليل من خالفكم؛ فأنت وزملاؤك في الشام، وربيع وزملاؤه في هذا البلد جنّدتم أنفسكم لنشر هذه المسائل، والدفاع عنها، والنيل ممن خالفكم في هذا: علماء وطلاب علم، ولم تلتفتوا إلى نصوص الكتاب والسنة وإجماع أهل السنة وأقوال أهل العلم الصريحة في هذا، بل ذهبتم تلبِّسون على أتباعكم، وعلى الأمة بمتشابه النصوص والأقوال، وتركتم محكم الكتاب والسنة، ومحكم أقوال أهل العلم، بل تركتم الإجماع، وهذا منزع أهل الأهواء والبدع، يقول أستاذك الكبير! ربيع بن هادي -في معرض كلامه عن جنس العمل ومنزلته من الإيمان: (في: كلمة حق حول جنس العمل)-: ((وفي نادر من الأحيان يسألني عنه بعض الناس فأنهاه عن الخوض فيه، فإذا ألحّ ولجّ اعترضت ببعض أحاديث الشفاعة كحديث أنس -رضي الله عنه-: (يخرج من النار من عنده أدنى أدنى أدنى من مثقال ذرة من إيمان)، فلا يحير جواباً)).

وهذه الأحاديث وما في معناها هي عمدتكم في هذا، ولو قلنا لك: أنت وربيع وأتباعكما ما الحَكَم بيننا وبينكم؟؛ لقلتم: الكتاب والسنة. ولو قلنا لكم: على فهم من؟؛ لقلتم: على فهم السلف. فنحن وإياكم متفقون على هذا، ولكننا مختلفون في التطبيق، فلو جئنا إلى هذه الأحاديث وقلنا: هل لكم سلف من أهل السنة والجماعة في فهم هذه النصوص على هذا؟؛ لم تستطيعوا ولن تستطيعوا أن تأتوا بإمام واحد من أئمة أهل السنة والجماعة فَهِم هذا الفهم، أما نحن فنقول لكم: إن هذه الأحاديث قد بيَّن المرادَ بها أئمةُ أهل السنة والجماعة كأبي عبيد القاسم بن سلام ومحمد بن نصر المروزي وأبي بكر بن خزيمة وغيرهم، وقالوا: إن المراد بهذا النفي هو قلة العمل وعدم إتقانه، وهذا هو الذي يتناسب مع إجماع أهل السنة والجماعة على أن العمل ركن لا يصح الإيمان إلا به، فلماذا تتركون فَهْم أهل السنة والجماعة لهذه النصوص وتعتمدون أفهامكم التي تصادم الكتاب والسنة وإجماع أهل السنة والجماعة؟!.

ثالثاً: فضيلة الشيخ عبد الله الغديان – حفظه الله – سئل عن كلام لربيع في هذه المسألة فقال: ((هذا إرجاء))، وكلامه حق، فربيع يقرِّر ما يقرِّره الألباني وتقرِّره أنت في هذه المسألة، وأنت لا تنكر ذلك، فقد قلت في (الرد البرهاني ص:١٤٦): ((أما مسألة جنس العمل وآحاده التي يدندن حولها الرويبضة كثيراً فهي ليست إلا من ابتداعات معشوقه المعروف وتقليد الرويبضة له المكشوف، لايُعرَف ذلك عن أحد قبله، وقد سألت بنفسي أستاذنا الشيخ أبا محمد ربيع بن هادي المدخلي –نفع الله به– في منزله بمكة يوم ٢٨ رمضان ١٤٢٢هـ عن ذلك فأقر بالموافقة على ما قلت جزاه الله خيراً)).

بل إنك جعلتَ قول أهل السنة والجماعة في التفريق بين ترك جنس العمل (كله) وآحاده بدعة كبرى، فقد قلت في كتابك (التنبيهات المتوائمة... تحت: جنس العمل وآحاده ص:٤٥٤): ((ثم تكلم المسوِّد (ص٣٠) حول ما يسمى بآحاد العمل وجنس العمل مشيراً إلى مخالفة أهل السنة للمعتزلة فيما يرونه شرطاً في صحة الإيمان من آحاد العمل، بينما يرى أهل السنة ذلك في جنس العمل.

أقول: وهذا كله كلام لا دليل عليه البتة، ولا حجة تؤيده بالمرة.

وما تُوهِّم من كلام شيخ الإسلام فيه ففهْم باطل ووهم شنيع عاطل، ولقد كتب الأخ أبو مالك الرفاعي هنا في رده قائلاً: "هذه هي البدعة التي امتحنوا بها الناس، والأمر لله".

فأقول: نعم والله)).

وقلت (ص:٤٥٦): ((إذا رجعت إلى التفريق بين جنس العمل وآحاده، فهي بدعة كبرى لم يُسبق سفر الحوالي إليها ولا دليل له عليها...، وكل من أتى بعده قلّده فيها وللأسف)).

<u>**أقـول**</u>: ما في كلامك السابق هو مشكلتكم، وهي الجهل الذي جعلكم لاتعتمدون إلا على ما عندكم، وأنكم لا ترون إلا أنفسكم؛ فالسلفية سلفيتكم، وأهل

السنة أنتم، والعلم علمكم والثقة منكم لبعضكم دون من سواكم؛ فمشكلتكم في غروركم وعليتكم وتبعيتكم لبعضكم، فهل أسوأ من هذا التقليد؟!، تقليد الجهال والمغرورين، وليس تقليد أهل الذكر.

فالله أكبر: بدعة كبرى-يمتحن بها الناس!!، وقد قال بها علماء وحفاظ وأئمة كبار من أهل السنة والجماعة: شيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ ابن رجب، وابن غنام وتلميذه صاحب تيسير العزيز الحميد: سليمان بن عبد الله، وسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، وفضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين، بل إجماع أهل السنة منعقد على التفريق بين ترك العمل كله (جنس العمل) وبين آحاده.

إنك لعجيب الثقة بعلمك ومعلوماتك وإحاطتك وسعة اطلاعك، وكيف لا يكون الأمر كذلك؟!! وقد قلد بإجماع الأمة رجل من أبناء الزمان وعلماؤنا كلهم عندك إمعات ومقلدة..، هكذا بلا قيد!!، لقد آن لأبي حنيفة أن يمد رجله.

ولفظك هذا :(بدعة كبرى) يحتمل كونها بدعة مكفرة!.

ما يبلغ الأعداء من جاهل   ما يبلغ الجاهل من نفسه

وقد سألني سائل قبل حوالي أربع سنوات قائلاً: القائل بأن تارك جنس العمل ناقص الإيمان هل يكون بقوله هذا موافق [كذا] للمرجئة؟.

فأجبتُ: لا شك أنه موافق للمرجئة.

فحمل عليّ ربيع المدخلي بسبب ذلك حملة شعواء، وبدّعني، وأخرجني من أهل السنة، وزعم أن أصولي ليست أصولهم، وضلّلني، بل جعلني موافقاً لأهل البدع، وللروافض من ثلاثة عشر وجهاً، والوجه الرابع عشر جعلني فيه موافقاً لليهود، وأن طريقتي طريقة الروافض واليهود والماسون؟!، وغير ذلك، بل كفرني ونسب إليّ أموراً لا يقول بها مسلم شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؛

ولا تتصور منه، وذلك زعمه: أنني لا أرى الضرورات ولا الرخص ولا سماحة الشريعة ..إلخ.

ومما قال في اعتراضه عليّ تحت عنوان (ليس من الإرجاء): ((سألكم سائل: "قال السائل: القائل بأن تارك جنس العمل ناقص الإيمان هل يكون بقوله هذا موافق للمرجئة؟" فأجبتم: لا شك أنه موافق للمرجئة.

أقول [ربيع]:

1- كان ينبغي أن تنصحهم بعدم الخوض في جنس العمل؛ لأنه أمر لم يخض فيه السلف فيما أعلم، والأولى التزام ما قرره وآمن به السلف من أن الإيمان قول وعمل قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح. وأنه يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ثم الإيمان بأحاديث الشفاعة التي تدل على أنه يخرج من قال لا إله إلا الله وفي قلبه مثقال ذرة من إيمان أو أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان.

2- مذهب غلاة المرجئة في الإيمان أنه هو المعرفة، وعند بعضهم أن الإيمان هو التصديق ومنهم الأشاعرة، وعند مرجئة الفقهاء الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان.

وعند كل هذه الأصناف أن العمل ليس من الإيمان، وأن الإيمان لا يزيد ولاينقص.

فإذا كان هناك أحد يقول في تارك جنس العمل إنه ناقص الإيمان أو مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان فإنه لا يصح أن يقال عنه أنه قد وافق المرجئة؛ لأن المرجئة لا يقولون لا بزيادة الإيمان ولا بنقصانه، بل مرتكب الكبائر عندهم كامل الإيمان، بل إيمان أفسق الناس مثل إيمان جبريل ومحمد واضح عند طلاب العلم فلا أدري كيف غفلتم عنه)) اهـ.

وقال في (كلمة حق حول جنس العمل): ((وقد تلقف هذه الفتنة [يعني: التكفير] عنه [أي: عن سيد قطب] أناس تلبسوا بالسلفية فزادوها قوة وانتشاراً، إذ كان سيد قطب يكفر الحكام والمجتمعات الإسلامية بالحاكمية فقط.

أما هؤلاء فقد مكروا وتحايلوا لترويجها وإلباسها لباس المنهج السلفي، **فوجدوا فكرة تكفير تارك جنس العمل وتكفير تارك الصلاة أعظم وسيلة لترويج فكرتهم وأعظم مصيدة للشباب السلفي، ومن أعظم الوسائل لتفريقهم وضرب بعضهم ببعض، ووجدوا منهما جسراً لرمي أهل السنة بالإرجاء،** فالذي لا يركض من أهل السنة معهم في ميدان الخوارج فيكفر الحكام بالطريقة الخارجية الجاهلة فهو مرجئ وعميل وخائن ...الخ، والذي لا يكفر تارك الصلاة منهم مرجئ.

وأدركت دندنة هؤلاء حول إنكار أحاديث الشفاعة ولا سيما حديث أبي سعيد الخدري...)).

حجج تهافت كالزجاج تخالها   حقاً وكل كاسر مكسور.

وانظر إلى هذا الكذب الوقح المكشوف: " إنكار أحاديث الشفاعة"!!، وأين هذا الإنكار المزعوم؟! إن أهل السنة يرون إنكار مثل هذا كفراً، ولكنهم فعلوا هذا من أجل عدم موافقة أهل السنة لهم على البدعة والتشبيه على الناس بأحاديث الشفاعة مخالفين فهم أهل السنة، وطريقتهم في الجمع بين النصوص فيما يوهم ظاهره التعارض، مدعين أنه لا يجمع بينها؛ لأن الجمع فرع التعارض وكأن أهل السنة لا يعلمون هذا!!

وأقول:

لا تستطيع أنت ولا المدخلي - مع هذه البراهين القاطعة من كلامكما - أن تنفيا تلك المقالة عن أنفسكما؛ فهذا موجود في كتبكما ومقالاتكما، بل وفي كتب الشيخ الألباني. فالشيخ عبد الله لم يظلم الألباني ولا ربيعاً ولم يظلمك أنت، بل

سئل فأجاب بالجواب الصحيح الموافق للكتاب والسنة وما عليه علماء وسلف الأمة، فلِمَ هذا الصياح والضجيج والنواح؟!.

الوقفة الرابعة:

قوله: ((فالملاحظة الأُولى (المجملة) على كلامهِ (فيَّ) -بالخصوص-: هي خُلُوُّ هذا الجواب مِن أدنى مقوِّمات الحُجّة العلمية، والبيِّنة البُرهانيّة؛ مِمّا يُفقدها أهليّةَ القبول والصِّحة -ابتداءً-... ولولا الانتشار الجديد لمذهب الإمَّعيَّةِ والتقليد -تحت ألوانٍ مِن الأقنعة!- لاكتفيتُ بهذه الإشارة المُغْنِيَة!!، لكنَّ الواقع أشدُّ أَلَماً مِن حكايتهِ!!)).

أقول:

أولاً: إن قولكم في هذه المسألة مشهور معلوم لدى طلبة العلم، فلا يخفى عليهم ما كتبتموه في هذه المسألة وما رَدَّ به العلماء عليكم وإصرارَكم على الباطل وردودَكم عليهم بالجهل والهوى -وعلى رأسهم أعضاء اللجنة الدائمة-،

وليس يصح في الأفهام شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

فلا يلزم الشيخ ذكر مخالفتكم ولا الأدلة على خطئكم ولا الجواب على شبهكم، فهذا كله مذكور في كتبكم وفي ردود أهل العلم عليكم، ولكنك تريد أن تجعجع وتصرف أنظار القراء عن كلام الشيخ، وهذا لا يستقيم إلا على قاعدتكم الجديدة: أنه لا تقبَل فتوى ولا تحذير إلا مقروناً بالأدلة، ومن لم يذكر الأدلة على فتواه أو تحذيره فكلامه ساقط مخالف لمنهج أهل السنة والجماعة-بزعمكم- دون تفريق بين مستفتٍ ومستفتٍ ومسألةٍ ومسألةٍ وحالٍ وحال، بل كل المسائل وكل السائلين وجميع الأحوال عندكم سواء؛ لا يعذر العالم إذا ترك ذكر الدليل والحجة على قوله ولو كان السائل عامياً لا يفهم النصوص أو الحجة، وحتى لو رأى المفتي أنه لا حاجة لذكر ذلك أو أن ثمة مصلحة تقتضي عدم الذكر، فمن لم يقرن قوله بحجة فكلامه ساقط عندكم، وهذا مخالف لما عليه أهل العلم، فالمستفتي فرضه سؤال من يثق بعلمه ودينه

لقوله تعالى: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ ، والمفتي عليه أن يفتي بعلم.

وقد قرر أستاذك ربيع! هذه القاعدة في نصيحته إليّ المؤرخة في ١٤٢٣/٢/٢٧هـ ص:(١-٣) -كما زعم-، وها أنت تسير في ركابه في هذا المقال.

ثانياً: أما الإمعية والتقليد الأعمى فإنكم منغمسون فيها إلى آذانكم، والدليل:

١-أنكم تابعتم الشيخ الألباني في هذه المسألة مع مخالفته للنصوص والإجماع ومع علمكم أنه لا سلف له من أهل السنة والجماعة في هذا القول، لكن لما قال به كبُر عليكم مخالفته لإمّعيتكم وتقليدكم الغالي، وفي المثل: "رمتني بدائها وانسلت".

٢- ولما قال ربيع بجواز التنازل عن أصول الإسلام مراعاة للمصالح والمفاسد ناصرتموه، وانتشر ذلك بينكم، ولم نسمع منكم إلا التبجيل له والتحذير ممن يرد عليه في ذلك بالحق الواضح والبيان الجلي.

وإنني أرشدك وأرشد طلبة العلم إلى قراءة ما كتبه في هذه المسألة وما كتبه في الرد على الشيخ صالح الفوزان في مسألة صلاة النافلة على الراحلة إلى غير القبلة، وما استدل به لتعلموا مبلغ فقه المدخلي الذي تقول عنه: إنه علم من أعلام السلفية!، فقد استدل على هذه المسألة بما يضحك العقلاء، وانظر -إذا شئت- في أدلته عليها في النصيحة التي وجهها إليّ، وفي رده على النصيحة التي وجهت إليه من المشايخ: (صالح السحيمي، وعبيد الجابري، وملفي الصاعدي)، ولكن للأسف قد شوش على الأوَّلَيْن بكثرة تلبيساته وإرهابه وضغوطاته، فاختلط الأمر عليهما بعد وضوحه لهما وتخطئتهما له، ومن ذلك ما كانا أرسلاه إلى محمد بن هادي المدخلي يقولان فيه: " ... فإنه قد صدر منا ... توقيع بتأييد النصيحة التي وجهها كل من الشيخ أحمد النجمي، والشيخ زيد المدخلي ... إلى الشيخ فالح بن

نافع الحربي وخلاصتها: أن كل ما كتبه الشيخ ربيع حق ويجب الرجوع إليه"، إلى قولهما : " إننا نود إشعار فضيلتكم بعدولنا عن ذلك التأييد المطلق!"، بل هذا يدل دلالة واضحة على تخطئتهما للنجمي، وزيد المدخلي وعدم موافقتهما لهما على التأييد المطلق لربيع المدخلي، ويدل بوضوح – أيضاً – على تخطئتهما لربيع المدخلي – نفسه – فيما كتبه.

وعدولهما هذا حجة على تسرعهما وعدم ضبطهما لقضايا العلم والقضايا المنهجية والعقدية الكبيرة – على وضوحها –، فالله المستعان ونعوذ بالله من الحور بعد الكور وأن يلتبس علينا الحق بالباطل فنضل.

ثالثاً: وما تقوله أنت ومن على شاكلتك عن علمائنا شبيه بما قاله أهل البدع والمشركون عن الإمام محمد بن عبد الوهاب وقد قال – رحمه الله –: " والعجب كل العجب أن الذي يدعي المعرفة يزعم أني لا أعرف كلام الله، ولا كلام رسوله، بل يدعي أني أعرف كلام المتأخرين مثل(الإقناع) وغيره،وصاحب (الإقناع) قد ذكر أن من شك في كفر هؤلاء السادة والمشايخ فهو كافر، سبحان الله! كيف يفعلون أشياء في كتابهم: أن من فعلها كفر، ومع هذا يقولون: نحن أهل المعرفة، وأهل الصواب!، وغيرنا صبيان جهال!، والصبيان يقولون: أظهروا لنا كتابكم، ويأبون عن إظهاره! أما في هذا ما يدل على جهالتهم وضلالتهم؟.

الوقفة الخامسة:

قوله: ((حتى لو كنتُ -فعلاً- كما زَعَم: فهو باطلٌ من الحُكْم؛ فإنْ كان ولا بُدّ(!) فيقيَّدُ الكلامُ(!!) بموضع الغَلَط والخلل –إن كان-؛ فكيف وهو لم يكن)).

أقول:

"...فوا عجباً من ظالم متظلم"، وما قاله الشيخ عبد الله الغديان –حفظه الله– حق، فمثلك حقيق بأن يحذَّر منه، وقد حذرت منك اللجنة الدائمة من قبل ومن بعض كتبك، وفتواها معلومة منشورة، مما يلزمك هذه البدعة الشنيعة، وهذا مع الكتب والمقالات والنشرات التي رُد بها عليك وعلى أهل مشربك نصحاً للأمة وحماية للملة من شركم.

وتبين من كتبكم التي رددتم بها على العلماء وعلى من يتصدى لكم من أهل السنة وعنادكم للجنة أنكم دعاة إلى هذا المذهب الفاسد الخبيث والدفاع عنه، وتبين – أيضاً – أنكم أصحاب رايات، وأنت والمدخلي تحملان الرايتين القياديتين، ومعلوم عند أهل السنة الفرق بين صاحب النحلة الداعية وغير الداعية، ولذلك فالدفاع عنكم من بعض الناس وعدم الحكم عليكم من آخرين يعد من السوءات وتمييع الدين، وهذا ما نأى بنفسه عنه فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الغديان ونأى عنه إخوانه من أهل العلم والسنة.

وقد نذرت نفسك لنشر هذه البدعة البشعة، وجنّدت أتباعك لها، وقد كتبتَ في تأييدها ونصرتها والدعوة إليها وتخطئة أهل السنة والحق كتباً رديئة، ومنها: (فتنة التكفير) و (صيحة نذير)، وقد حذرت منهما اللجنة الدائمة، ومنعت نشرهما، ومنها –أيضاً–: (التعريف والتنبئة..) و (التنبيهات المتوائمة..)، و (الدرر المتلألئة..)، و (كلمة سواء ..)، و(الرد البرهاني..)، (وتنوير الأرجاء..) !! –بفتح الهمزة –، وكتباً و مقالات أخرى كلها في نصرة هذا المذهب البدعي والرد على أهل السنة والجماعة متقدميهم ومتأخريهم، فكيف لا يرد عليك ويحذر منك بعد هذا كله؟!!، وبعد هذا الهجوم الشرس منك ومن أنصارك وأتباعك على السنة وأهلها؟!، فأنت في الشام وربيع في هذه البلاد كلاكما يعمل جاهداً على نشر هذا المذهب والتمكين له بين أهل السنة –وخصوصاً شباب هذه البلاد التي هي مأرز الدين والسنة–، بل قد جئتم بما يهدم الدين من أساسه وهي بدعة (التنازل عن

أصول الإسلام مراعاة للمصالح والمفاسد)، وهذه لم يقل بها أحد من أهل الإسلام قبل أستاذك!ربيع بن هادي المدخلي.

وكلكم كذلك - مع الأسف- وصدق من قال (النظائر لبكر أبو زيد ص١٩٠):"**الانفراد عن أهل العلم برأي في الشرع، والقول بما لم يقل به أحد فيه، ينبئان عن خلل في العقل.**

..وفي فضائل أبي حنيفة وأصحابه، لابن أبي العوّام بسنده إلى زفر بن الهذيل "أنه قال ما معناه: **إني لا أناظر أحداً حتى يسكت، بل أناظره حتى يجن، قالوا: كيف ذلك؟ قال: يقول بما لم يقل به أحد**".

مثل القوم نسوا تاريخهم   كلقيط عيَّ في الناس انتسابا

ومن أعاجيب اختراعاتك، واكتشافاتك أن الإيمان بالقدر ليس ركناً سادساً للإيمان! كما في تحقيقك لكتاب (إغاثة اللهفان لابن القيم ٧٣٦/٢).

الوقفة السادسة:

قوله: ((الثانية: قولُهُ: (يقود مذهب المرجئة في المملكة): فباطلٌ أشنعُ ينضمُّ إلى سابقَيْهِ!! فلا أعلم للمرجئة(!) تنظيماً، ولا حركةً، بل ولا وجوداً له رئاسةٌ وقيادةٌ؛ فضلاً عن أن أكون أنا (نفسي) قائدَهُ!!

فإنْ قيل: هذه القيادة (واقعية) ، وليست (تنظيمية) !؟

فأقول: هو باطلٌ -أيضاً-؛ مُفتقِدٌ لأدنى أدنى دليل!!

وهذه -هكذا- حُجَجُ الضعفاء في رَدّ الحقّ، وتشويهِ أهله؛ وما أسهلَها من حُجّة!! وما أصعبها مِن بيِّنةٍ تُقام عليها، وتُثَبَّتُ بها أركانُها!

الثالثة: قوله: (في المملكة) !!

ولا إخالُهُ يقصد إلا (المملكة العربية السعودية) – حرسها اللهُ مِن غُلَواء المتطرفين، وتطرُّف الغالين-!! وهذا -وَرَبِّ الكعبة- أشدُّ من سابِقَيْهِ بُطلاناً وظلماً؛ فأنا لا آتي هذه المملكةَ المباركةَ – إن شاء الله- إلا في حَجٍّ أو عُمرة، وصِلاتي -فيها- محدودةٌ ببعض أهل العلم الأفاضل السلفيِّين المعروفين، والممتدّة -بفضل الله ونعمتهِ- إلى نحو ربع قرن مِن الزّمان- لا أعلم مِن نفسي -وأجزمُ أنّه لا يعلم بها أحدٌ عنّي- شيئاً مِن هذه

(الوظيفـة) الجديـدة، الّتـي جـاءَتنْي الترقيـةُ فيهـا(!) إلـى (قائـد: قـاد=يقود) مِـن حيـث لا أدري، ولا أتخيّلُ!!)).

أقول:

أولاً: كل أهل الأهواء والبدع يقدمون بدعهم للناس على أنها هي الدين الحق الذي يجب على الأمة اعتناقه والتزامه، ويلمعون أنفسهم، ويتلقبون بالألقاب الجميلة، فالأشاعرة يسمون أنفسهم أهل السنة، والخوارج لا يرضون أن يطلق عليهم هذا اللقب، والمرجئة كذلك، ولكن أهل السنة والجماعة يسبرون الأقوال المخالفة والطرائق المبتدعة بما وهبهم الله من العلم والفهم، وينزلون الأسماء والأحكام على أهلها بكل عدل وإنصاف، وأنتم بهذه المقالات قد دخلتم في سرداب المرجئة، فإذا كنتم لا ترضون لأنفسكم هذا اللقب فأقلعوا عن هذه المقالات، وتوبوا إلى الله منها، وأصلحوا ما أفسدتم، وبعد ذلك يكون من يرميكم بهذه الألقاب ظالماً لكم متجنياً عليكم:﴿ إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم﴾ .

ثانياً: لقد أصبح للمرجئة تنظيمٌ وحركةٌ قادتُها أنت وأستاذك ربيع، تخططون لنشر هذه العقيدة، وتكتبون الكتب والمقالات في نصرتها، بل أنشأتم المراكز والشبكات والمواقع العنكبوتية لنفث سمومكم خلالها في العالم الإسلامي كله.

ثم أقول: ألم يك هذا هو عنوان كتابك: "تنوير الأَرجاء"-بفتح الهمزة – يعني أنك تنور أنحاء العالم بالإرجاء –بكسر الهمزة– مع أن الحقيقة ضد (التنوير)، "و..الضد يظهر" قبحه الضد.

ومن يطلع على شبكة (سحاب) –التي يشرف عليها ربيع بن هادي ويتفاخر بها ويزكّيها– يَرَ عجباً من المقالات في نصرة هذه المذاهب الرديئة والنيل من علماء هذه البلاد والردود عليهم والإعجاب الشديد بك وبأمثالك، فأنتم السلفيون وأنتم أهل الحديث –زعمتم–، أما علماء هذه البلاد فهم عندكم

مقلِّدة إمّعات!، ومن ذلك نشر مقالتك هذه، ومقالتك الأخرى في التزوير والافتراء على الشيخ العلامة صالح الفوزان.

ثالثاً: قولك: ((فأنا لا آتي هذه المملكةَ المباركةَ – إن شاء الله- إلا في حَجٍّ أو عُمرة، وصِلاتي –فيها- محدودةٌ ببعض أهل العلم الأفاضل السلفيِّين المعروفين، والممتدّة –بفضل الله ونعمتهِ- إلى نحو ربع قرن مِن الزّمان)). دليل على ما قلتهُ، فالسلفيون –عندك– هم من على فكرك ومذهبك، فلذلك لا تتصل إلا بهم، أما العلماء أمثال مفتي البلاد سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ وفضيلة الشيخ عبد الله الغديان وفضيلة الشيخ صالح الفوزان وفضيلة الشيخ صالح اللحيدان(•) وإخوانهم الأفاضل فليسوا عندك سلفيين، بل حظهم منك ومن أتباعك وأنصارك الغمز واللمز وصرف الشباب عن فتاويهم والاستخفاف بهم وتلقيبهم بألقاب السوء، وليس ذلك بخافٍ على طلبة العلم، أما السلفيون عندك فهم ربيع ومن على شاكلته، وهم أهل السنة دون من سواهم!، ولا أجد مثلاً لك ولشيخك المدخلي في نشركما لهذا المذهب المفسد في هذه البلاد إلا ما يقوله العامة: (فلان نار دمن)، وذلك أنها تسري من حيث لا ترى.

وكم كانت جنايتكم، كبيرة وخطيرة على طلابكم أشباه العوام حينما علمتموهم وربيتموهم على الهجر والجفاء والبراء والولاء عليكم ومن أجلكم خروجاً عن حكمة الشريعة، ومقتضى السنة، فصار ذلك ديناً يدان الله به.

رابعاً: لقد تضرر كثير من طلبة العلم بصلاتك المشبوهة بهم، فقد شوشت عليهم أنت وأستاذك الكبير ربيع بن هادي حتى أصبحوا يقدمونكم على علماء هذه البلاد، ويسيرون في ركابكم من حيث يشعرون أو لا يشعرون، فها هو

(•) لما كان فضيلة الشيخ – حفظه الله – صريحاً في قول الحقيقة وهي معلومة لديه ولدى غيره من أمثاله لم يسلم من صفاقة صاحبك الهلالي ووقاحته وسوء أدبه مما يبين قيمة العلماء عندكم!!

عبيد الجابري لما سئل عن فتوى اللجنة الدائمة فيكم رجح جانبك من غير نظر علميّ، وإليك نص السؤال والجواب:

«السائل: شيخنا نريد منكم تعليقا حول كلمة استغلها القطبيون عندنا ألا وهي فتوة[كذا] اللجنة الدائمة -جزاها الله عز وجل- في ردها على الشيخ علي حسن الحلبي حول كتابيه (التحذير من فتنة التكفير) و (صيحة نذير) وهاذين الكتابين [كذا] قد نفع الله بهما في الجزائر خاصة لمن كانوا يحملون منهم الفكر التكفيري حيث قال هؤلاء القطبيين[كذا] خاصة في عبارة اللجنة الموقرة الأخيرة :(نصحت فيها الكاتب الكتابين بطلب العلم الشرعي على العلماء الموثوق بعلمهم وحسن معتقدهم) ومعلوم أن الشيخ علي حسن قد لازم الشيخ الألباني رحمة الله عليه فترة من الزمن قالوا : (بهذا تبين أن هناك فرق [كذا] بين علماء الحجاز وعلماء الأردن أي أن علماء الحجاز على السنة وعلى الخير وعلى المعتقد السلفي الصحيح أما علماء الأردن بمعنى الشيخ الألباني -رحمه الله- فهو على عقيدة الإرجاء سواء على مرجئة الفقهاء أو عقيدة غلاة المرجئة) فما قولكم بارك الله فيكم ؟؟؟

الجابري:

أولا: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء هم إخواننا ومشايخنا ونحبهم في ذات الله ولا نرضى أن يتطاول عليهم مبتدع أو مخرف، فالذي يمسهم يمسنا.

وثانيا: هم من البشر وإن كانوا مشايخنا وإخواننا وأحباءنا في الله لكنهم من البشر الذي يخطئ ويصيب فلا عصمة لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثالثا: الشيخ علي بن حسن من إخواننا السلفيين المعروفين **بصحة المعتقد وسداد المنهج** -إن شاء الله- وشيخه الألباني إمام - نحسبه كذلك والله حسيبه- إمام في السنة وعقيدته صحيحة ومنهجه سديد بتزكية سماحة الوالد الإمام الأثري عبد العزيز بن باز -رحمه الله- وكذلك الشيخ محمد بن إبراهيم -رحمه

الله– وغيره من أهل العلم عندنا من المعروفين بالعلم والفضل والإمامة، الشيخ علي **رد رداً مؤدباً قوياً دافع فيه عن نفسه** فمن أراد **أن يحكم للشيخ علي أو عليه أو يحكم للجنة أو عليها فليقارن بين رد اللجنة وملحوظاته ومحتوى الكتابين فإن وجد اللجنة مخطئة على الشيخ علي حكم له** ولا يضر اللجنة خطأها من طبيعة البشر وأعتقد أنهم سيرجعون عن خطئهم وإن كانوا إلى الآن **لم يردوا على الشيخ علي بشيء** وإن وجد أن اللجنة مصيبة في ملحوظاتها على الكتابين حكم على الشيخ علي وإن كان أخانا وحبيبنا ولكن الحق أحب، الحق أحب إلينا من اللجنة ومن الشيخ علي، الكل حبيبنا ولكن الحق أحب إلينا.

أمر لعله ثالث أم رابع: أن الأصل في التكفير وتكفير الحاكم والحكم على من حكم بغير ما أنزل الله قد بينت لكم القول فيه وهو التفصيل فنحن عليه وإن قالت اللجنة بخلاف ذلك فنحن على ما قرره والدنا وشيخنا سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز –رحمه الله– والألباني –رحمه الله– ومن قبلهما ما قرره أئمة السلف فنحن على هذا التفصيل والله أعلم)).

فالله الله، وسبحان الله: الحلبي من المعروفين **بصحة المعتقد...؟!، ورد رداً قوياً...؟!، ومن أراد أن يحكم للشيخ علي أو عليه أو يحكم للجنة أو عليها، ... فإن وجد اللجنة مخطئة على الشيخ علي حكم له – وإن كانوا إلى الآن لم يردوا على الشيخ علي بشيء –، وإن وجد أن اللجنة مصيبة في ملحوظاتها على الكتابين حكم على الشيخ علي؟!.**

إذن فاللجنة مخطئة ورد الحلبي –عند الشيخ– قوي!!، ومتأدب معهم!، وكونهم لم يردوا عليه بشيء يدل على انقطاعهم!!؛ لخطئهم وعجزهم عن الحجة!، وبعد أن يحكم الشيخ للحلبي على اللجنة يفتح المجال للمحاكمة والحكم بينها وبين

الحلبي للعامة والغوغاء!، فحكمهم مقبول في القضية!! وأقول إن هذا لا يحتاج إلى تعليق.

وقد كاد الحلبي يطير فرحاً بكلام للشيخ صالح السحيمي في ذلك فأودعه كتابه: (الرد البرهاني ص:٣٦) قائلاً: ((لذلك قال فضيلة الأخ الكبير الدكتور صالح بن سعد السحيمي -نفع الله به- رئيس قسم العقيدة في الجامعة الإسلامية سابقاً -محققاً-: (القول بأن العمل شرط صحة ربما أوهم باعتقاد الخوارج، والقول بأنه شرط كمال ربما أوهم بمعتقد المرجئة). كذا في كتاب "التبيان لعلاقة العمل بمسمى الإيمان"(ص١٦٨)!-للأخ علي آل سوف، سدده الله))، مع أن هذا الكلام الذي فرح به ليس فيه ثمرة ولا تحقيق ، ولم يعط نتيجة، وغاية ما فيه أن صاحبه متحير لا يدري أين يذهب وماذا يعتقد في هذه المسألة، بل يفهم منه ما هو باطل — قطعاً -، وهو عدم الجزم بكفر تارك جميع العمل وإيهام أنه من مذاهب أهل البدع مع أنه هو ما يعتقده أهل السنة والجماعة وعليه إجماعهم، ومن عبر منهم بـ(شرط الصحة) ليس مراده تارك آحاد العمل، بل مراده تارك (جنس العمل) أو ما لا يصح الإيمان إلا به من العمل فكم هو الفرق بين هؤلاء وبين الخوارج، أما قوله " والقول بأنه شرط كمال ربما أوهم بمعتقد المرجئة "كان الواجب عليه أن يقول هذا مذهب المرجئة ويدع عنه المساواة بينه وبين مذهب أهل السنة الذين يقولون لا يصح الإيمان إلا بعمل، فالشيخ جعل قول أهل السنة الذي انعقد عليه إجماعهم موهماً لمذهب الخوارج؛ لأنه لم يتقن هذا الباب، وهذا خطأ فاحش يجب عليه أن يتبرأ منه، وهو هنا يلمز أهل السنة بأنهم على مذهب الخوارج، وهذا ديدنك أنت وربيع وأمثالكما، ولعل الشيخ قد استفاد ذلك منكم.

وقد كنت نبهته على هذا الخطإ وما فيه من خطورة—ناصحاً-، وذكرت له أنه في كتاب آل سوف، وكتاب الحلبي، فلم يقبل —مع الأسف- فوجب البيان.

وصنيعك هذا أيها الحلبي لقصد خبيث أردت أن تشوش به على القراء وتشككهم فيما يقرره أهل السنة والجماعة، وهذا ما حملك على المسارعة بنقل ذلك الكلام وتلقيب صاحبه بالألقاب الكبيرة حتى يروج هذا الباطل!.

الوقفة السابعة:

قولك: ((وأقول الآن -بَعْدُ-:

ماذا تقول -يا فضيلة الشيخ- والموتُ قريبٌ؟!

ماذا تقول -يا فضيلة الشيخ- والناقدُ بصيرٌ؟!

ماذا تقول -يا فضيلة الشيخ- والملائكة لا تُغادر صغيرةً ولا كبيرةً؟!

ماذا تقولُ -يا فضيلة الشيخ- والله ربنا يقول: {مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ}، ورسولُنا -صلى الله عليه وسلم- يقول: «لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيهِ ما يحبُّ لنفسهِ»)).

أقول:

يا أيها الرجل المعلِّم غيره ... هلا لنفسك كان ذا التعليم

ابدأ بنفسك فانهها عن غيها ... فإذا انتهت عنه فأنت حكيم

كان الواجب عليك أن تعظ نفسك بهذه الموعظة، وأن تصغي إلى نصح الناصحين:

أصغ مصيخاً لمن أبدى نصيحته ... والزم توقي خلط الجد باللعب

ويجب عليك أن تنتهي عن هذه الأفكار السيئة والمقالات الخبيثة المضادة لمذهب أهل السنة والجماعة.

الوقفة الثامنة:

شغف الحلبي بالسجع والحشو وغريب الألفاظ، فمن قرأ كتبه ومقالاته يرى أنه يكتب بأسلوب تمجُّه الأذواق السليمة، وتنكره العقول الصحيحة، وتنفر منه الفطر السليمة؛ يتكلف الكلمات والجمل التي لو نطقت لقالت له: تباً لك من متشدّق متكلّف. أما الأقواس وعلامات الترقيم وعلامات التعجب والاستفهام وتكبير الجمل وتسويدها فما ترك للكُتّاب منها شيئاً، ولا إخال إلا أنها نصف

الحجة عنده أو تزيد، والتكلُّف مذموم بقول الله تبارك وتعالى عن رسوله ﷺ: ﴿وما أنا من المتكلفين﴾، وعن عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – عن النبي ﷺ قال: ((ألا هلك المتنطعون)) ثلاث مرات.

ويقول عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–: ((نهينا عن التكلف)).

الوقفة التاسعة:

في بيان إرجائه نقلاً من كتبه:

١ – قال (في التعريف والتنبئة) هامش ٤٤ : "الأعمال الظاهرة طاعات ومعاصي وجوداً وعدماً متعلقة بالإيمان المطلق لا مطلق الإيمان، فتنبه"

فهو هنا يقرر أن مطلق الإيمان يبقى مع تخلف جميع أعمال الجوارح، وهذا مذهب المرجئة، أما أهل السنة فإنهم مجمعون على أن مطلق الإيمان يتخلف إذا تخلف مطلق العمل (جنس العمل).

٢ – قال (في الرد البرهاني) ص١٩٣ " هل كون الإيمان لا يتحقق إلا بالعمل لركنيته في مسمى الإيمان لا يكون إلا بتكفير التارك.

فكما نقول أركان الإسلام خمسة ثم لا نكفر بترك ركن الزكاة أو الحج أو الصيام أو الصلاة على قول فإننا نقول أركان الإيمان ثلاثة قول واعتقاد وعمل ثم نحن لا نكفر بترك ركن العمل أي عمل الجوارح وإن كان التارك على أبواب الكفر عياذاً بالله فما الفرق؟ والركن هنا كالشرط هناك لا يراد به إلا أعلى درجات التوكيد والتثبيت واللزوم والركن في الإيمان هنا – أيضاً– كالركن في الإسلام هناك –أيضاً– لا يترتب على ترك بعضه ردة أو تكفير.

وقد قال العلامة المحدث الشيخ عبيد الله الرحماني – شيخ الجامعة السلفية في الهند– رحمه الله– في كتابه" مراعاة المفاتيح" (١/٣٦-٣٧)بعد أن بين عقيدة

أصحاب الحديث في أن (الإيمان: قول وعمل واعتقاد)، قال:" قيل: وهو مذهب المعتزلة والخوارج، إلا أن السلف لم يجعلوا أجزاء الإيمان متساوية الأقدام: فالأعمال عندهم كواجبات الصلاة، لا كأركانها؛ فلا ينعدم الإيمان بانتفاء الأعمال بل يبقى مع انتفائها؛ ويكون تارك الأعمال – وكذا صاحب الكبيرة- مؤمناً فاسقاً لا كافراً، بخلاف جزءيه: التصديق والإقرار؛ فإن فاقد التصديق- وحده-منافق، والمخل بالإقرار –وحده-: كافر، وأما المخل بالعمل-وحده- ففاسق، ينجو من الخلود في النار، ويدخل الجنة.."..إلى آخر ما قال-رحمه الله."

أقول:

أولاً: الرحماني مخطئ في هذا التقرير، وقد فرحت بفلسفته وهي لا تخرج عن مذهب المرجئة فلا يفيدك التعلق به.

ثانياً: نحن نتحاكم إلى ما قرره أهل السنة والجماعة في عقائدهم لا إلى فهمك أو فهم أمثالك، فقياسك هذا قياس فاسد وباطل، أما فساده فمن جهة أنه مصادم للنصوص، وأما بطلانه فمن جهة أنه قياس مع الفارق، فأهل السنة مختلفون في تكفير تارك الصلاة وتارك الزكاة وتارك الصيام وتارك الحج ..الخ، ولكنهم ليسوا مختلفين في تكفير تارك (جنس العمل)، فقياسك غير صحيح، وأنت لا تفرق بين موطن الإجماع وموطن الخلاف!.

ثالثاً: جعلك التلازم بين أركان الإسلام كالتلازم بين أركان الإيمان مخالف لإجماع أهل السنة والجماعة – أيضاً – وهذا من تخبطاتك وتخليطاتك، فأركان الإسلام مختلف في تلازمها عند أهل السنة، فهم مجمعون على الركن الأول ومختلفون في بقية الأركان، أما أركان الإيمان فلم يختلفوا في تلازمها فتنبه.

رابعاً: قولك (في كلمة سواء ص١٣): "ذهب أكثر أصحاب الحديث إلى أن اسم الإيمان يجمع الطاعات فرضها ونفلها وأنها على ثلاثة أقسام:

- فقسم يكفر بتركه وهو اعتقاد ما يجب اعتقاده والإقرار بما اعتقده.
- وقسم يفسق بتركه أو يعص ولا يكفر به إذا لم يجحد وهو مفروض الطاعات كالصلاة، والصيام والحج واجتناب المحارم.
- وقسم يكون بتركه مخطئاً للأفضل غير فاسق ولا كافر وهو ما يكون من العبادات تطوعاً"

أقول:

من تأمل القسم الثاني يجد أن الرجل لا يكفر من ترك مفروض الطاعات (جنس العمل) ..الخ إلا إذا كان جاحداً.

قال شيخ الإسلام –رحمه الله-(كما في: مجموع الفتاوى ٣٦٤/٧) [قد ردت به عليهم اللجنة في فتواها المتقدمة]:"وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية: لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم ممن هو في باطنه يرى رأي الجهمية والمرجئة في الإيمان، وهو معظم للسلف وأهل الحديث، فيظن أنه يجمع بينهما، أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف".أهـ

وقال أيضاً –رحمه الله-(كما في: مجموع الفتاوى ١٤٣/٧):" ... هؤلاء ظنوا أن الذين استثنوا في الإيمان من السلف كان هذا مأخذهم، لأن هؤلاء وأمثالهم لم يكونوا خبيرين بكلام السلف، بل ينصرون ما يظهر من أقوالهم بما تلقوه عن المتكلمين من الجهمية ونحوهم من أهل البدع فيبقى الظاهر قول السلف والباطن قول الجهمية الذين هم أفسد الناس مقالة في الإيمان"أهـ.

ثم أقول لكم أين سلفكم من أئمتنا في هذا الباب؟، الذين قال فيهم إمام أهل السنة أحمد بن حنبل – رحمه الله- (تهذيب الأجوبة لابن حامد ٣٠٧/١)

فيما سمعه منه الميموني قال، قال لي أحمد بن حنبل: " إياك أن تتكلم بكلمة واحدة ليس لك فيها إمام".

وبعد هذه الوقفات التسع نذكر بعض التفصيل في هذه المسألة: أعني مسألة الإيمان؛ لأهميتها إضافة إلى ما تقدم وستجد الكلام عليها مفصلاً في كتابينا: (الغرر الجليات..، والقول الجلي ..).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية- وقد ذكرته اللجنة في فتواها الأولى- " ومن أصول أهل السنة والجماعة أن الدين والإيمان قول وعمل قول القلب واللسان وعمل القلب واللسان والجوارح وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية".

وقال في كتاب الإيمان "ومن هذا الباب أقوال السلف وأئمة السنة في تفسير الإيمان، فتارة يقولون: هو قول وعمل، وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية، وتارة يقولون: قول وعمل واتباع السنة، وتارة يقولون: قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، وكل هذا صحيح ".

ولقد أوجز فضيلة الشيخ العلامة صالح بن فوزان الفوزان – حفظه الله – التعريف بهذه النابتة في كتابه: التعليق المختصر على نونية ابن القيم – رحمه الله – (٦٤٨/٢) فقال – عند كلامه على إرجاء الفقهاء الذين يقولون: إن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب ولا تدخل الأعمال في حقيقة الإيمان - :" وهناك فرقة خامسة ظهرتِ الآن وهم الذين يقولون: إن الأعمال شرط في كمال الإيمان الواجب أو الكمال المستحب".

وقال في تقديمه لكتاب الشيخ عصام السناني – حفظه الله - (أقوال ذوي العرفان) عن أمر هذه الفرقة " هذه المسألة قد أثار الكلام فيها بعض الكتاب فأثروا على بعض الشباب الذين لم يدرسوا عقيدة السلف"

وقال الشيخ عصام في مقدمته لكتابه " أخاطب الشباب الذين فروا من نار الهوى والتعصب والتحزب لغير الحق لجنة السنة والاتباع، حين ظهر أول امتحان لهم في زلة وقعت من أحد علمائهم حين تبنى إمكان وجود الإيمان بلا عمل صالح، كما

قال عمار بن ياسر - رضي الله عنه- حين وقعت الفتنة بعد مقتل عثمان — رضي الله عنه — كما روى البخاري عن أبي وائل قال: لما بعث علي عماراً والحسن إلى الكوفة ليستنفرهم خطب عمار فقال: إني لأعلم أنها زوجته في الدنيا والآخرة ولكن الله ابتلاكم لتتبعوه أو إياها (أو إياها تتبعون).

حكمة بالغة ليميز الله الصادق في لزوم الاتباع والسنة ولو خالفها أحب الناس إليه، مما جعل الحق تابعاً لأقوال من يحب عصبية وأنفة من أن ينسب إلى خطإ دون بذل الوسع في طلب الحق".

ولقد عرف عن تلك الفرقة معاندتها الشديدة منذ زمن غير قليل - في قضية الإيمان تلك القضية الكبرى لأهل السنة والجماعة - مقلدة تقليداً أعمى لعالم أخطأ في اجتهاده وهو الشيخ العلامة: محمد ناصر الدين الألباني — رحمه الله — وهو الذي يشير إليه الشيخ عصام فيما سبق من النقل عنه - وكان الشيخ الالباني يقرر هذا المذهب.

وقد تعلمنا منه — أثناء الأخذ عنه - ألا يتابع العالم على خطئه إذا ظهر، - وهو منهاج أهل السنة والجماعة الذي دلت عليه القواطع من كتاب الله وسنة رسوله — صلى الله عليه وسلم —، ومنها استقرأ أهل السنة والجماعة عقيدتهم في الإيمان-.

واستمر على هذا الرأي حتى وفاته، - وبقي عليه مقلدوه من بعده وأحدثوا فتنة عظيمة، - وتطور الأمر خصوصاً في هذه الأيام - اتباعاً لقوله — رحمه الله - :(الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند أهل السنة خلافاً للخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار، مع تصريح الخوارج بتكفيرهم)، وينظر السلسلة الصحيحة: ج٧،القسم الأول ص ١٣٧ ، وحكم تارك الصلاة ص٤٢.

<u>قلت</u>: قد أخذ مقلدوا الألباني — رحمه الله — هذا اللفظ - شرط كمال - من شيخهم وقرروه لفظاً ومعنى، وامتحنوا الناس به، وبدعوا من قال بخلافه، وإذا قيل لهم أن (جنس العمل) شرط في صحة الإيمان قالوا أنتم جئتم بلفظ محدث لم يقل به السلف وهذا من عجيب تناقضاتهم .

وحقيقة أمرهم أنهم يفهمون أن قول أهل السنة والجماعة إن العمل شرط صحة أو ركن

في الإيمـان يعـني أن الإيمـان لا يوجـد بـلا عمـل، فلـذلك يتحسسـون مـن هـذا اللفظ.

والشيخ -رحمه الله- يفرق بين ما في القلب من العقيدة والنطق باللسان وبين العمل – وهذا أصل الغلط عنده، وهو أصل جميع أهل الإرجاء-، فإذا فقد العمل مع وجود الاعتقاد كان ذلك عنده كافياً في وجود الإيمان والنجاة من النار، وإن دخلها خرج بحديث الشفاعة وهذا معتقد المرجئة، وليس معتقد أهل السنة والجماعة؛ فهم مطبقون على أن تارك العمل بالكلية كافر مخلد في النار لاحظ له في الشفاعة، وقد قال الله – تعالى - عن الكفار: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ (المدثر:٤٨).

والرأي الذي عليه الشيخ في علاقة العمل بالإيمان(•): هو معتقد مرجئة الفقهاء: الأحناف، وهو ما قرره أنور الكشميري في كتابه فيض الباري شرح صحيح البخاري (١/ ٥٣-٥٤) إذ قال " الإيمان عند السلف عبارة عن ثلاثة أشياء اعتقاد وقول وعمل قد تقدم الكلام – يعني في كتابه هذا – على الأولين: أي التصديق والإقرار بقي العمل هل هو جزء للإيمان أم لا؟.

فالمذاهب فيه أربعة: الخوارج والمعتزلة قالوا: إن الأعمال أجزاء للإيمان، فالتارك للعمل خارج عن الإيمان عندهما، ثم اختلفوا: فالخوارج أخرجوه من الإيمان وأدخلوه في الكفر، والمعتزلة لم يدخلوه في الكفر

وقالوا بمنزلة بين المنزلتين.

والثالث - مذهب المرجئة، قالوا: لا حاجة للعمل ومدار النجاة هو التصديق فقط.

(•) هناك من كتب في هذه القضية ممن لا يرتضى منهجه، ولكنهم قد أصابوا في الرد والبيان ونصروا عقيدة أهل السنة في هذه القضية.

وأيدهم العلماء في ذلك، فلا يقبل رد الحق بأي تحجج، ومن ذلك تلبيس المرجئة لرده بقولهم: إنما فعلوا ذلك لعدم تكفير المردود عليهم للحكام ونحو ذلك من الشبه، وقد قال الله –تعالى-:

(ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى).

قال فضيلة الشيخ: صالح الفوزان-حفظه الله-"أقوال ذوي العرفان(ط):"(نحن لا نرضى طريق هؤلاء ولا طريق هؤلاء)).

قال الشيخ عصام السناني – حفظه الله، معلقا -ً : أي لا نرضى بطريق المردود عليهم في مسألة الإيمان، ولا بطريق من يرد عليهم على طريقة سيد قطب وأخيه وغيرهما من منظري جماعة الإخوان المسلمين ممن يصيدون في الماء العكر)).

فصار الأولون والمرجئة على طرفي نقيض.

والرابع – مذهب أهل السنة والجماعة وهم بين بين، قالوا: إن الأعمال لا بد منها، لكن تاركها مفسق، لا مكفر، فلم يشددوا فيها كالخوارج والمعتزلة، ولم يهونوا أمرها كالمرجئة.

ثم هؤلاء – أي أهل السنة والجماعة – افترقوا فرقتين، فأكثر المحدثين إلى أن الإيمان مركب من الأعمال(*)، وإمامنا الأعظم – رحمه الله تعالى – وأكثر الفقهاء والمتكلمين إلى أن الأعمال غير داخلة في الإيمان، مع اتفاقهم جميعاً على أن فاقد التصديق كافر، وفاقد العمل فاسق، فلم يبق الخلاف إلا في التعبير، فإن السلف وإن جعلوا الأعمال أجزاء، لكن لا بحيث ينعدم الكل بانعدامها، بل يبقى الإيمان مع انتفائها(•).

وإمامنا أبوحنيفة وإن لم يجعل الأعمال جزءً، لكنه اهتم بها وحرض عليها وجعلها أسباباً سارية في نماء الإيمان، فلم يهدرها هدر المرجئة، إلا أن تعبير المحدثين القائلين بجزئية الأعمال، لما كان أبعد من المرجئة المنكرين جزئية الأعمال، بخلاف تعبير إمامنا الأعظم – رحمه الله تعالى – فإنه كان أقرب إليهم من حيث نفي جزئية الأعمال: رمي الحنفية بالإرجاء، وهذا كما ترى جور علينا، فالله المستعان.

ولو كان الاشتراك مع المرجئة بوجه من الوجوه التعبيرية كافياً لنسبة الإرجاء إلينا، لزم نسبة الاعتزال إليهم، أي: إلى المحدثين،فإنهم، أي المعتزلة، قائلون بجزئية الأعمال أيضاً كالمحدثين، ولكن حاشاهم من الاعتزال، وعفا الله عمن تعصب ونسب إلينا الإرجاء، فإن الدين كله نصح، لا مراماة ومنابزة بالألقاب! ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)) انتهى.

<u>قلت</u>: فهذا الكشميري – وهو حنفي متعصب – يقرر مذهب الأحناف: مرجئة الفقهاء وأنهم يرون أن تارك الأعمال فاسق مع أنهم لا يقولون بزيادة الإيمان ونقصانه بالأعمال، ولا أنها من الإيمان فما الفرق بينهم وبين من يعتقد ويقول بالزيادة والنقصان بالأعمال وأنها من الإيمان، لكن في كماله

(*) هذا قول أهل السنة.

(•) هذا مذهب المرجئة، أما أهل السنة فعلى التفصيل كما سيأتي قريباً.

لا في أصله؛ فأصله باق بعد تخلف الأعمال فلا يلحقه النقصان، أما أهل السنة فيقولون: " ينقص حتى لا يبقى منه شيء" فمفارقة الفريقين لأهل السنة واضحة بينة.

والخلاف بين الأحناف وبين هذه النابتة إنما هو في الألفاظ وليس في الحقيقة وهو خلاف أصيل بينهم وبين أهل السنة والجماعة كما قرره كثير من علماء أهل السنة مع الأحناف؛ لأنه يأثم عند هؤلاء وهؤلاء، فالأحناف لا يجعلون الأعمال من الإيمان ولكنهم يؤثّمون بترك الواجب وفعل المحرم منها -مع الالتزام القلبي عندهم الذي لا يقول به هؤلاء-، ويأثم عند هؤلاء بترك الواجب وفعل المحرم منها كذلك كما يأثم عند الأحناف، ولكنهم جعلوها من الكمال .

فهم متفقون مع الأحناف على أن أصل الإيمان يبقى بدون الأعمال إلا أن الأحناف يقولون لا تسمى الأعمال إيماناً، وهؤلاء يقولون نسميها إيماناً، ولكنها ليست من أصله.

فالخلاف بينهم في نقطة واحدة فحسب وهي أن الأحناف لا تسمي الأعمال إيماناً، وهم يسمونها إيماناً، والنتيجة واحدة عند الجميع، وهي: بقاء أصل الإيمان بدون الأعمال وأن تارك الأعمال الواجبة (جميع الأعمال) ثابت له الإيمان مع الإثم.

فإذا تأملنا قول الأحناف وقولهم وجدناهما متفقين، وأن الخلاف في التسمية فقط، هل يسمى العمل إيماناً أو لا يسمى؟.

وأنهم والأحناف يخالفون أهل السنة والجماعة في أن الإيمان لابد فيه من عمل الجوارح وأنها جزء منه لا يوجد بدونها.

ثم إن هذه الفرقة الجديدة متفقون مع أهل السنة في تسمية الأعمال إيماناً، ويخالفونهم في هل هي من كماله أو من أصله؟ فهم يقولون من كماله وأهل السنة يفصلون:

فيقولون من الأعمال ما هو من كمال الإيمان وهو مستحب، ومنها ما هو واجب يأثم المؤمن بتركه، ولكن الإيمان لا يزول بتركه، ومن الأعمال ما هو واجب ويزول الإيمان بزواله.

وهـم بعـد الشـهادتين لم يتفقـوا علـى أن شـيئاً مـن العمـل فعلـه أو تركـه شـرط لصـحة الإيمـان؛ فمـنهم مـن يـرى أنـه أركـان الإسـلام الأربعـة، ومـنهم مـن يـرى أنـه الصلاة والزكاة، ومنهم من يرى أنه الصلاة وحدها، وغير ذلك وما ذكرناه هو ما عليه أظهر الأقوال.

قـال ابـن رجـب في فـتح البـاري ٢٢/١: "وأمـا زوال الأربـع البـواقي فـاختلف العلماء هل يزول الاسم بزوالها أو بزوال واحد منه ؟ أم لا يزول بذلك؟ أم يفرق بين الصلاة وغيرها فيزول بترك الصلاة دون غيرها؟ أم يختص زوال الإسلام بترك الزكاة والصلاة خاصة؟... وكثير من علماء أهل الحديث يرى تكفير تارك الصلاة.

وحكاه إسحاق بن راهويه إجماعاً منهم حتى إنه جعل قول من قال: لا يكفر بترك هذه الأركان مع الإقرار بها من أقوال المرجئة.

وكـذلك قـال سـفيان بـن عيينـة: (المرجئة سمـوا تـرك الفـرائض ذنبـاً بمنزلـة ركـوب المحـارم وليسـا سـواءً؛ لأن ركـوب المحـارم متعمـداً مـن غـير اسـتحلال معصـية وتـرك الفرائض من غير جهل ولا عذر هو كفر).

... وروي عن عطاء ونافع مولى ابن عمر أنهما سئلا عمن قال الصلاة فريضة ولا أصلي، فقالا: (هو كافر). وكذا قال الإمام أحمد.

ونقـل حـرب عـن إسـحاق قـال: (غلـت المرجئة حتى صـار مـن قـولهم: إن قومـاً يقولون: من ترك الصلوات المكتوبات وصوم رمضان والزكاة والحج وعامة الفرائض من غير جحود لها لا نكفره، يرجى أمره إلى الله بعد ؛ إذ هو مقر؛ فهؤلاء الذين لا شك فيهم) — يعني في أنهم مرجئة-.

ظاهر هذا: أنه يكفر بترك هذه الفرائض".

والتكفير بترك الصلاة هو الذي ينزل عليه ما نقل من إجماع الصحابة وقد قرره الأئمة أخذاً بالأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة وأثر عبد الله بن شقيق: "كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة".

وقـد ذكـر ذلـك سماحـة الشـيخ عبـد العزيـز بـن بـاز والشـيخ محمـد بـن صـالح

العثيمين – رحمهما الله- وغيرهما من علماء أهل السنة المعاصرين وجميع أهل السنة مجمعون على أن تارك جميع العمل كافر خارج عن ملة الإسلام، وأن إيمانه مما يدفعه العقل ولا يسلم به أبداً[1] - فضلاً عن الشرع – وأما أولئك فإن الإيمان يصح عندهم مع ترك جميع أعمال الجوارح، فأهل السنة يكفرونه وهم يعتقدون إيمانه ونجاته من النار وأنه من أهل الشفاعة.

والعجب أنهم مع هذه المفارقة السحيقة يدّعون أنهم على ما عليه أهل السنة والجماعة وأنهم يعتقدون معتقدهم في الإيمان -كما ادعى ذلك الكشميري- مع أنهم يخطئون أهل السنة ويضللونهم من أجل تكفيرهم تارك جنس العمل ويعتقدون خلاف معتقدهم فيه، ويزعمون أن حقهم باطل وجناية على الإسلام وأهله، ويلزمونهم بلوازم باطلة وإلزامات عاطلة مثل قولهم إنهم يفتحون الباب للتكفير والتكفيريين، وأنهم فرقة جديدة وأن مذهبهم يوافق مذهب الخوارج....الخ.

فكيف ينخدع لهم أتباع السلف أهل السنة والجماعة والحال ما ذكرناه، ولهذا افترقوا مع أهل السنة وفارقوهم في هذا الباب لا محالة ومن يزعم منهم أنه كان منهم فقد تركهم وانشق عنهم وانشق على علمائهم بدون شك ولا ريب، وهذا الانشقاق هو الذي صدرت في أصحابه فتوى اللجنة الدائمة من هيئة كبار العلماء.

وهو ما تثبته الحقائق العلمية ومن التبس عليه أمرهم في وقت ما - من أهل العلم- ؛ فلأنه لم تظهر له هذه الحقيقة، ومنهم من ظهرت له فصرّح بذلك خصوصاً لما تأمل في قرارات اللجنة الدائمة من هيئة كبار العلماء، وقد صرّح بعض أعضاء اللجنة به حين رأوا عدم ظهوره لبعض المشايخ لحسن ظنهم بأولئك وغفلتهم عما يطرحونه من آراء وتأصيلات مخالفة لأصول أهل السنة والجماعة.

وهذا يدل على أن هذه الفرقة الضالة خطيرة جداً، وتكمن خطورتها في كونها تجعل الأعمال من الإيمان وتقول بالزيادة والنقصان- وهذا لم تقل به المرجئة من قبل- فيتراءى لغير العارف بها وبمذاهب الإرجاء أنها على ما عليه أهل السنة والجماعة،

---

[1] قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في الفتاوى (٦١١/٧)" ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمنا إيمانا ثابتا في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة ولا يصوم من رمضان ولا يؤدي لله زكاة ولا يحج إلى بيته فهذا ممتنع ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة لا مع إيمان صحيح"

وأنها بريئة من الإرجاء، وتتباكى –تماماً كما رأينا في كلام الكشميري – فتقول كيف نكون مرجئه عندكم، ونحن نقول الأعمال من الإيمان ونقول بزيادة الإيمان ونقصانه.

وقد جاء عن بعض السلف أن من قال بزيادة الإيمان ونقصانه خرج من الإرجاء كله أوله وأخره، ولكننا نقول–وبدون تردد– لا يفيدكم هذا التحجج ولا يخرجكم من مذهب الإرجاء الخبيث، وأنتم لا تقولون بشرط الصحة الذي يقول به أهل السنة وهاهنا مربط الفرس– كما يقال –أو المفارقة وهي شرطية الصحة حيث إنكم لم تفرقوا بين جنس العمل الذي يعد شرطاً في صحة الإيمان عند أهل السنة وبين آحاد العمل.

أما القول بأن من قال بزيادة الإيمان ونقصانه خرج... الخ.

فكان ذلك لما لم توجد هذه الفرقة المخادعة الملَفِّقة وأهل السنة –آنذاك – هم الذين يشهرون القول بالزيادة والنقصان مع القول والعمل مقابل المرجئة الذين لا يقولون به.

واجترارکم للقول بالزيادة والنقصان وأنه كاف للخروج من الإرجاء مماحكة تدل على خبثكم وخداعكم أو على بلادتكم؛ فإنه لا قائل من السلف بالخروج من الإرجاء.

وقول الإمام أحمد – رحمه الله –:" من قال الإيمان يزيد وينقص فقد برئ من الإرجاء" وكذلك قول الإمام البربهاري: "فقد خرج من الإرجاء كله أوله وآخره" (شرح السنة ص١٢٩)، ومن قال بنحو هذا من السلف فإن مقصودهم ما قاله سفيان بن عيينه، وإسحاق، والأوزاعي، وغيرهم من أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء وهو نص الإمام البربهاري في شرح السنة فقد قال" وينقص حتى لا يبقى منه شيء"، قاله في تعريفه للإيمان (ص٧٣): " والإيمان قول وعمل، وعمل وقول، ونية وإصابة، يزيد وينقص، يزيد ما شاء الله، وينقص حتى لا يبقى منه شيء" ، وهو إجماع عند أهل السنة، وأنتم لا تقولون: "ينقص حتى لا يبقى منه شيء" مخالفين للإجماع، إذن فكلامكم أريد به باطل.

والمقصود بهذا القول أهل السنة لا أهل الإرجاء.

وأفراد العمل قد يكفر عند أهل السنة التارك لبعض الواجب منها كالصلاة مع اعتقاد وجوبها – عند من يرى التكفير بتركها –.

وقد يكفر الفاعل لبعض الأفراد – أيضاً –كالسحر على تفصيل في ذلك عند أهل السنة؛ فلا يقال إن التارك أو الفاعل لبعض أفراد العمل لا يكفر بكل حال، على خلاف المرجئة فليتنبه إلى ذلك.

ولما قيل لنافع مولى ابن عمر عن قوم إنهم يقولون:" نحن نقر بأن الصلاة فريضة ولا نصلي، وأن الخمر حرام ونحن نشربها، وأن نكاح الأمهات حرام ونحن نفعل". نتر يده من يد محدثه [النتر: الجذب والنزع بشدة وجفوه] ثم قال:" من فعل هذا فهو كافر".

وهذا من التكفير بالعمل وهو كفر الإباء والإعراض.

وسئل سفيان بن عيينة عن الإرجاء فقال: "يقولون الإيمان قول ونحن نقول الإيمان قول وعمل والمرجئة أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله مصراً بقلبه على ترك الفرائض وسموا ترك الفرائض ذنباً بمنزلة ركوب المحارم وليس بسواء؛ لأن ركوب المحارم من غير استحلال معصية وترك الفرائض متعمداً من غير جهل ولا عذر هو كفر.... مثل كفر علماء اليهود".

وهذا تكفير بالعمل – أيضاً– كما كفر به الإمام نافع –رحمه الله–.

فكيف يكذب على أهل السنة ويقال إنما يكفرون بالاعتقاد لا بالعمل.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في ((شرح العمدة ٢/٨٦)):"الإيمان عند أهل السنة والجماعة: قول وعمل كما دل عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه السلف،...،فالقول تصديق الرسول، والعمل: تصديق القول. فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمناً".

وقال (كما في مجموع الفتاوى٧/٦١١): " ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه؛ بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة ولا يصوم من رمضان ولا يؤدي لله زكاة ولا يحج إلى بيته،فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة لا مع إيمان صحيح".

وقال شيخ الإسلام ابن القيم (في الفوائد:٢٨٣):" الإيمان له ظاهر وباطن، وظاهره قول اللسان وعمل الجوارح، وباطنه تصديق القلب وانقياده ومحبته، فلا ينفع ظاهر لا باطن له، وإن حُقن به الدماءُ، وعصم به المالُ والذرية. ولا يجزئ باطن لا ظاهر له إلا إذا تعذر بعجز أو إكراه وخوف وهلاك.فتخلف العمل ظاهراً مع عدم المانع دليل على فساد الباطن وخلوه من الإيمان".

وقال الحافظ ابن رجب – رحمه الله – (في جامع العلوم والحكم ١/٢٥٣): في شرحه لحديث أبي هريرة "ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم..." قال: "الظاهر أن ما ورد من تفضيل ترك المحرمات على فعل الطاعات، إنما أريد به على نوافل الطاعات، وإلا فجنس الأعمال الواجبات أفضل من جنس ترك المحرمات، لأن الأعمال مقصودة لذاتها، والمحارم المطلوب عدمها، ولذلك لا تحتاج إلى نية بخلاف الأعمال، **ولذلك كان جنس ترك الأعمال قد يكون كفراً كترك التوحيد، وكترك أركان الإسلام أو بعضها، بخلاف ارتكاب المنهيات فإنه لا يقتضي الكفر بنفسه...** "

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب –رحمه الله– (كما في الدرر السنية:٢/١٢٤):" لا خلاف بين الأمة أن التوحيد لابد أن يكون: بالقلب الذي هو العلم، واللسان الذي هو تنفيذ الأوامر والنواهي، فإن أخلَّ بشيء من هذا، لم يكن الرجل مسلماً. فإن أقر بالتوحيد ولم يعمل به؛ فهو: كافر معاند كفرعون وإبليس وأمثالهما".

وقال (كما في روضة الأفكار والأفهام للعلامة ابن غنام ص٤٣٤، والدرر السنية ١/١٨٥) لما سئل عن أحاديث الوعد والوعيد وقول وهب بن منبه " مفتاح الجنة لا إله إلا الله"إلخ...

ومن إجابته – رحمه الله –: " فالمسألة الأولى واضحة، ومراده الرد على من ظن دخول الجنة بالتوحيد وحده بدون الأعمال، وأما إذا أتى به وبالأعمال، وأتى بسيئات ترجح على حسناته أو تحبط عمله فلم يتعرض وهب لذلك بنفي ولا إثبات؛ لأن السائل لم يرده"

وقال–أيضا– (كما في الدرر السنية ١/١٨٧) راداً على من قرر أن الإيمان

محله القلب، وأن التقوى ثمرته ومركبة عليه : "قولك: إن الإيمان محله القلب؛ فالإيمان بإجماع السلف محله القلب والجوارح جميعاً كما ذكر الله في سورة الأنفال وغيرها".

قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن (في فتح المجيد٢/٥٧٩) عند قوله – تعالى – : ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله فإذا أوذي في الله جعل فتنة الناس كعذاب الله﴾ العنكبوت ١٠: "في الآية رد على المرجئة والكرامية ووجهه: أنه لم ينفع هؤلاء قولهم آمنا بالله مع عدم صبرهم على أذى من عاداهم في الله، فلا ينفع القول والتصديق بدون العمل، فلا يصدق الإيمان الشرعي على الإنسان إلا باجتماع الثلاثة: التصديق بالقلب وعمله، والقول باللسان، والعمل بالأركان وهذا قول أهل السنة والجماعة سلفاً وخلفاً".

قال سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ – رحمه الله – (شرح كشف الشبهات ص١٢٦): "إجماع بين أهل السنة أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فلا بد من الثلاثة، لا بد أن يكون هو المعتقد في قلبه، ولا بد أن يكون هو الذي ينطق به لسانه، ولا بد أن يكون هو الذي تعمل به جوارحه، فإن اختل شيء من هذا، لو وحد بلسانه دون قلبه ما نفعه توحيده، ولو وحد بقلبه وأركانه دون لسانه ما نفعه ذلك، ولو وحد بأركانه دون الباقي لم يكن الرجل مسلماً، هذا إجماع: أن الإنسان لا بد أن يكون موحداً باعتقاده ولسانه وعمله، فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند، إذا اعتقد ولا نطق ولا عمل بالحق بأركانه فهذا كافر عند جميع الأمة".

فكلام نافع وسفيان هو كلام أهل السنة وكلام شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم وكلام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب والشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ والشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ متسق معه، وهو إجماع أهل السنة، ويدل على أن ما يذهب إليه هؤلاء مسبوق بالإجماع فهو خرق له واتباع لغير سبيل المؤمنين، فليتُنبه.

فيجب على طالب العلم أن يكون دقيق الفهم وأن يميز بين مواطن الاتفاق ومواطن الافتراق بين المقالات – خصوصاً في هذه القضية وأمثالها –، حتى لا يقع

في اللبس كما وقع فيه الكثير كما هو حال الحلبي وشيخه ربيع المدخلي ومن وافقهما وسار في ركابهما، أو من وافقاه وسارا في ركابه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (كما في الفتاوى ٣٦٤/٧) –كما تقدم – " وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم ممن هو في باطنه يرى رأى الجهمية والمرجئة في الإيمان وهو معظم للسلف وأهل الحديث فيظن أنه يجمع بينهما أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف".

وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز – رحمه الله –كما في شرح كشف الشبهات في الشريط الثالث – الوجه الثاني، تسجيلات البردين في الرياض: " الذين يسمون المرجئة: هم الذين لم يدخلوا العمل في الإيمان ورأوه واجباً يجب على العبد أن يعمل ما أوجب الله وأن يدع ما حرم الله، لكن ما سموه إيماناً: إذا قال وصدق بقلبه ولكن لم يعمل يكون ناقص الإيمان ما يكون كافراً، ما ينفعهم نسأل الله العافية."

إذن فعلى جواب الشيخ أن مرجئة الفقهاء يقولون بوجوب الواجبات، وتحريم المحرمات، وترتب العقوبات، ويقولون بالنقص والزيادة في الإيمان مع بقائه بدون الأعمال وهذا الذي أنكره الأئمة وبينوا مخالفته للكتاب والسنة وقال الشيخ فيه " ما ينفعهم نسأل الله العافية."، وهو ما أوضحناه فيما سبق وينطبق – تماماً – على هؤلاء المرجئة المتأخرين.

وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز –رحمه الله – أيضاً: "ما يتصور أن الإنسان المسلم يؤمن بالله يترك جميع الأعمال، هذا التقدير لا أساس له لا يمكن يتصور أن يقع من أحد ".

وقال سماحته في إجابته على سؤال الشيخ عبد العزيز الراجحي : "من لم يكفر تارك الصلاة من السلف أيكون العمل عنده شرط كمال أم شرط صحة؟".

فقال الشيخ: "لا، بل عند الجميع شرط صحة ... جنس العمل لا بد منه لصحة الإيمان عند السلف جميعاً، لهذا الإيمان عندهم قول وعمل واعتقاد لا يصح

إلا بها مجتمعة".

وقال –رحمه الله-: "إخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظياً، بل لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة، يعلمها من تدبر كلام أهل السنة وكلام المرجئة".

وقال – أيضاً – : "لكن إذا قالوا إنه ليس من الإيمان [أي العمل، والقائلون المرجئة] و أنه كمال مجرد كمال، فهذا غلط".

نقلاً عن أقوال ذوي العرفان١٤٨، ١٤٧، ١٥٦، ١٤٩ على الترتيب.

وسئل سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ مفتي عام المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء عمن يقول عن تارك الأعمال كل الأعمال، أو جنس العمل بغير عذر ناقص الإيمان ما صحة قوله؟

فأجاب سماحته بما نصه: " لا، لا، لا هذا قول باطل، الأعمال جزء من الإيمان، من ادعى الإيمان بدون عمل فليس بمؤمن، والله جل وعلا ما ذكر الإيمان إلا مقروناً بالعمل الصالح".

وقال في تعليقه على محاضرة للدكتور سعد بن ناصر بن عبد الله الشثري والتي بعنوان: (حقيقة الإيمان وبدع الإرجاء في القديم والحديث):".. ما هو الإيمان؟ وما هي حقيقته؟ ما أصله؟ إنها مسألة عظيمة، والمسلمون في عهد المصطفى صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين – لما كان الإيمان قوياً في النفوس –كانوا يعتقدون أن الإيمان: اعتقاد القلب ونطق اللسان وعمل الجوارح، وأن الأعمال جزء من الإيمان، فلم يقولوا: هي شرط كمال، بل كانوا يعتقدون أن الأعمال جزء من مسمى الإيمان، فلفظ الإيمان يدخل فيه الأقوال والأعمال والاعتقادات، كلها يشملها مسمى الإيمان، وتقتضيها حقيقة الإيمان..".

وقال سعد بن ناصر الشثري – عضو هيئة كبار العلماء- في بحثه (ص١٧)- الذي أيده المفتي وأثنى عليه بقوله (ص٦٦) " والشيخ في هذه المحاضرة قد بين أصول وقواعد من أهم ما يكون رغم أن الموضع معترك عظيم كم زلت فيه أفهام وحار فيه من حار، لكن الشيخ وفقه الله بما أعطي من هذا الفهم الدقيق وقوة العلم والبيان أخرج هذا المقام في هذه العجالة مخرجاً جيداً أزال فيه اللبس وكشف فيه

الغطاء وبين الحق وأوضحه .." – قال الشثري: " .. والأصل الذي ينطلق منه المرجئة قولهم: إن الإيمان يصح ولو لم يكن معه أي عمل[*]؛ فأرجؤوا وأخروا جميع العمل عن التأثير في الإيمان.

ومنشأ قولهم في ذلك هو العدول عن بيان القرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، مع اعتمادهم على عقولهم[•]، وعلى ما تأولوه من اللغة بفهمهم .." وكلام الشيخ هنا هو كلام شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١١٨/٧) وفيه إضافة (وهذه طريقة أهل البدع ولهذا كان الإمام أحمد يقول أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس ..) وقال – أيضاً – في ص٢٢: " ومن خطأ بعض المرجئة في هذه المسألة من المعاصرين المنتسبين للسلف أنهم يصفون المخالفين لهم بالخوارج والتكفيريين[1]، وهذا فيه تجن على السلف من جهتين:

الأولى: أنهم نسبوا إلى السلف ما ليس من مذهبهم.

---

[*] قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب الإيمان ص٢١٠ " وقالت المرجئة على اختلاف فرقهم: لا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئاً من الإيمان"

[•] قال الشيخ علي الشبل في تعليقه على التبصير..ص١٨٨ " وأهل السنة كانوا أسعد الناس بموافقة النصوص وأحظاهم بها، لأنهم داروا مع النص وسلموا وأذعنوا لما فيه، وعملوا بجميع الأدلة من الكتاب والسنة حيث وفقوا بين ما قد يظهر منه التعارض بخلاف أهل الأهواء الذين أخذوا من الأدلة ما يوافق مذاهبهم وردوا ما يعارضها بنفي أو تأويل فهم كمن آمن ببعض الكتاب وترك بعضاً"

[1] قال ربيع المدخلي (في كلمة حق في جنس العمل)،: " أدركت دندنة التكفيريين حوله (جنس العمل) لمقاصد سيئة منها رمي أئمة السنة بالإرجاء، فمن لا يكفر تارك الصلاة عندهم مرجئ أو أتي من شبهة الإرجاء"

وقال . أيضاً – " وقد تلقف هذه الفتنة عنه(أي سيد قطب) أناس تلبسوا بالسلفية فزادوها قوة وانتشاراً، إذ كان سيد قطب يكفر الحكام والمجتمعات الإسلامية بالحاكمية فقط.

أما هؤلاء فقد مكروا وتحايلوا لترويجها وإلباسها لباس المنهج السلفي فوجدوا فكرة تكفير تارك جنس العمل وتكفير تارك الصلاة أعظم وسيلة لترويج فكرتهم وأعظم مصيدة للشباب السلفي، ومن أعظم الوسائل لتفريقهم وضرب بعضهم ببعض ووجدوا منهما جسراً لرمي أهل السنة بالإرجاء، فالذي لا يركض من أهل السنة معهم في ميدان الخوارج فيكفر الحكام بالطريقة الخارجية الجاهلة فهو مرجئ وعميل وخائن ..الخ، والذي لا يكفر تارك الصلاة منهم مرجئ"– وقد تقدم.. –.

وربيع المدخلي هو وأبو الحسن المأربي على مذهب الإرجاء، وفي الطعن في علماء السنة، – ولذلك لم يستدرك هذا على المأربي على الرغم من ردوده الكثيرة عليه في أشياء لا ترقى إلى منزلة هذا الخطأ الفادح في أصل الدين – قال أبو الحسن المأربي في (الفرقان في بيان مسألة الإيمان)،: (والذي يهمنا الآن الكلام على مسألة الإيمان والخلاف الموجود الآن في الساحة حول الأشعري ومن تابعه، وقد سمعتم كلامهم، ومرجئة الفقهاء وقد عرفتم كلامهم، وبدأت لنا لذلك الخوارج، والمعتزلة الذين يرون أن الإيمان إما أن يبقى كله وإما أن يذهب كله؛ فمن ارتكب كبيرة يخرج من الإيمان على تفاصيل وفروق معروفة بين الخوارج والمعتزلة في مسألة المنزلة بين المنزلتين إلى غير ذلك؛ فهؤلاء جميعاً مفارقون لأهل السنة في مسألة الإيمان، **وأضيف إليهم هذه الفرقة الحادثة الجديدة التي تتكلم بمسألة جنس العمل فأنا أعتبرها فرقة من الفرق المخالفة لأهل السنة في مسألة الإيمان...**"

الثانية: أنه يلزم على ذلك وصف السلف بهذه الأوصاف الشنيعة، فما زال السلف يكفرون ببعض الأعمال، فجماعة من السلف كفروا بتعليم السحر؛ لقوله تعالى﴿ وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر﴾[البقرة:١٠٢]، وجماعة من السلف يكفرون بترك الصلاة، وقولهم فيه قوة لقول النبي صلى الله عليه وسلم "إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة"، وقال: (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر)، ولما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم يعرف أمته يوم القيامة بكونهم غراً محجلين من أثر الوضوء، فدل على أن من لم يكن من أهل الوضوء للصلاة لم يعرفه صلى الله عليه وسلم فلا يكون من أمته.

وأجود ما اعتمد عليه المخالف حديث: (ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة)، ومع ذلك قال ابن تيمية: " إن هذا احتجاج ضعيف"؛ لأن عدم المحافظة لا تعني الترك بالكلية وإنما يعنى بها الإتيان بالصلاة مع الإخلال بشيء من واجباتها كوقتها أو الطمأنينة فيها، كما ورد ذلك في بعض روايات الحديث: (خمس صلوات من أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن وأتم ركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهد أن يغفر له، ومن لم يفعل فليس له على الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة).

فإن قال قائل: أيهما أشد مذهب المرجئة الأوائل أو مذهب هؤلاء المتأخرين؟

قيل: قول المتأخرين أشد من قول المرجئة الأوائل من وجه؛ لأن أولئك قالوا بأن الفعل والقول يكون علامة على الكفر بحيث يحكم عليه بالكفر لفعله أو قوله في أحكام الدنيا دون أحكام الآخرة، وأما المتأخرون فلم يحكموا عليه بالكفر فيهما مما يعني إبطال حد الردة.

لكن قول هؤلاء المتأخرين أخف من قول المرجئة المتقدمين من وجه آخر، وهو إدخال العمل في مسمى الإيمان المطلق، فإن المرجئة الأوائل لا يدخلون العمل في مسمى الإيمان المطلق وهؤلاء يدخلونه.

ولو قال قائل: هل يجزم بخطأ هؤلاء المعاصرين أو أن المسألة ظنية؟ نقول: الأدلة الدالة على رد مذهب هؤلاء المعاصرين أدلة قطعية في إسنادها وفي دلالتها، ولو لم يرد إلا دليل واحد من النصوص القرآنية السابقة لجزمنا بخطأ المخالف،كيف وقد تواترت النصوص وتتابعت في دلالتها على خطأ مقالتهم.

فإن قيل: هل من قال بهذه المقالة لا ينسب لمذهب السلف لمخالفته لطريقتهم؟ فالجواب عن ذلك أن يقال: هم متبعون للسلف في المسائل التي وافقوا فيها السلف، أما هذه المسألة فهم ليسوا على مذهب السلف فيها، وخطأ الإنسان في مسألة أو مسألتين لا يجعلنا نطلق اسم الذم عليه مطلقاً؛ حتى في التأثيم، فإن المخطئ الذي لم تصله الأدلة الشرعية لا يستحق الإثم على الصحيح ما دام قد بذل وسعه في الوصول إلى الحق ولم يتمكن، كما هو مذهب السلف حتى لو كان في مسائل الاعتقاد؛ لقوله تعالى﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾ [التغابن: ١٦]، وقوله سبحانه: ﴿ وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم﴾ [الأحزاب ٥]، حيث نفى الله الجناح والإثم عن الخطأ من المسلمين والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما يقرر أهل الأصول، فيشمل الخطأ في الاعتقاد.

قال تعالى﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً ﴾ [النساء ١١٥].

فيستفاد من الآية بطريق دليل الخطاب أن الله لا يؤاخذ أحداً إلا بعد أن يتبين له الحق وتقام عليه الحجة.

فأما إذا وصلت هذه الأدلة القاطعة للمكلف بحيث أمكنه إتباعها ثم خالفها تفريطاً في جنب الله وتعدياً لحدوده فلاشك أنه مخطئ آثم، وأن هذا الفعل سبب لعقوبة الله في الدنيا والآخرة(•)...

ومن العجب أن بعض هؤلاء المتأخرين ينسب قولهم هذا لابن تيمية وهو يصرح بخلافه في مواطن عديدة من كتبه، خذ مثلاً ترجيحه أن تارك الصلاة يكفر، - وأيضاً – قوله: " وقد قال الله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور:٤٧] فنفى الإيمان عمن تولى عن العمل وإن كان قد أتى بالقول، ففي القرآن والسنة من نفي الإيمان عمن لم يأت بالعمل مواضع كثيرة كما نفى فيها الإيمان عن المنافق، وأما العالم بقلبه مع المعاداة والمخالفة الظاهرة فهذا لم يسم قط مؤمناً".

وقال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ في شرح العقيدة الواسطية (شريط٣٣ وجه أ):

((الخلاف بين أهل السنة والجماعة، ومرجئة الفقهاء حقيقي لأن الأدلة دلت على أن العمل ركن في الإيمان فمن خالف أهل السنة في فهم الدليل فقد خالفهم في حقيقة الإيمان، ولو تصور أن رجلاً اعتقد وقال ولم يعمل عملاً قط فعند هؤلاء هذا مؤمن وعند أهل السنة هذا كافر)).

والشيخ الألباني – رحمه الله– وإن كان قد أفاد بعلمه ولا ينكر ماله من فضل –كما تقدم – إلا أنه لا يتابع على الخطأ في بعض الأقوال المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة، ومن ذلك متابعته للحافظ ابن حجر على قوله في الفتح ٤٦/١، – وهو يتكلم عن علاقة الأعمال بالإيمان–: (فالسلف قالوا هو اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان). وشرحه حسب فهمه فقال: (وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله)(•): أي الإيمان.

(•) **روضة الناظر لابن قدامه ١٤٨/١**

(•) في التنبيه على المخالفات العقدية في فتح الباري للشيخ علي بن عبد العزيز الشبل - الذي كان تأليفه بإشارة من سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز وقرأه عليه وأيده هو والعلامة الشيخ صالح الفوزان وغيرهما من العلماء – تعليق على عبارة ابن حجر هذه ص٢٨ بقوله "

وقال في الفتح - أيضاً - ١٠٥/١،- وهو يتكلم عما ورد في حديث أنس في الشفاعة-:(ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من في قلبه وزن ذرة من خير) وفي لفظ :(من إيمان)، قال:(تعبيره في المتن بقوله : من إيمان. بدل قوله : من خير. فبين أن المراد بالخير هنا الإيمان).

وفي الطريق الأخرى لحديث أنس ٤٢٩/١٣:(ويخرج من النار ويدخل الجنة أناس يقول عنهم أهل الجنة: هؤلاء عتقاء الرحمن أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه).

قال: (المراد بالخير المنفي ما زاد على أصل الإقرار بالشهادتين).

الصواب أن الأعمال عند السلف الصالح: قد تكون شرطاً في صحة الإيمان، أي أنها من حقيقة الإيمان قد ينتفي الإيمان بانتفائها، كالصلاة.

وقد تكون شرطاً في كماله الواجب فينقص الإيمان بانتفائها كبقية الأعمال التي تركها فسق ومعصية، وليس كفراً.

فهذا التفصيل لا بد منه لفهم قول السلف الصالح وعدم خلطه بقول الوعيدية.

مع أن العمل عند أهل السنة والجماعة ركن من أركان الإيمان الثلاثة: قول وعمل واعتقاد، والإيمان عندهم يزيد وينقص خلافاً للخوارج والمعتزلة.

وقال الشيخ علوي السقاف في رسالته التوسط والاقتصاد -التي قال فيها سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز:"قد قرأتها كلها فألفيتها رسالةً قيمة مفيدة يحسن طبعها ونشرها ليستفيد منها المسلمون"-ص٧١ تعليقاً على عبارة ابن حجر:"..الأعمال شرط في كماله..".:"وكلامه هذا عليه مآخذ أهمها نسبته القول بأن الأعمال شرط في كمال الإيمان للسلف، وهو على إطلاقه غير صحيح بل في ذلك تفصيل فالأعمال المكفرة سواء كانت تركاً-كترك جنس العمل أو الشهادتين أو الصلاة أو كانت فعلاً:كالسجود للصنم أو الذبح لغير الله-؛ فهي شرط في صحة الإيمان، وما كان ذنباً دون الكفر فشرط كمالٍ.."

وسئل الشيخ العلامة صالح الفوزان — حفظه الله - بعد محاضرة بمدينة شقراء بتاريخ ١١-٣-١٤٢٦ هـ (٢٠٠٥/٠٤/٢٢م.

عن مقال نشر في شبكة سحاب بعنوان:"نصيحة للسلفيين حول منزلة العمل من الإيمان".

قال السائل:

انتشر في الآونة الأخيرة عبر شبكة الإنترنت مقال يقرر فيه صاحبه أن العمل شرط لكمال الإيمان فما نصيحتكم حفظكم الله ؟

فأجاب الشيخ:

أول شيء من هو هذا القائل ؟؟

هل هو من العلماء المعتبرين ؟؟؟ أو هو من سائر الناس ؟؟ أو من المتعالمين ؟؟

إذا كان كذلك فلا عبرة بقوله ، ما أظن واحداً من العلماء المعتبرين سيقول هذا القول أبدا

إنما يقوله متعالم أو إنسان تعلم هذه العقيدة عقيدة الإرجاء و مشى عليها، أما أهل السنة و الجماعة فهم يرون أن العمل داخل في الإيمان وأن الإيمان قول وعمل واعتقاد لا بد من الثلاثة؛ فإن اختل واحد منها فإنه لا يصح الإيمان، قول باللسان واعتقاد بالقلب و عمل بالجوارح فلا ينفع العمل بدون اعتقاد ولا ينفع الاعتقاد بدون عمل ولا ينفع العمل و الاعتقاد بدون قول اللسان لا بد من الجميع هذا هو الإيمان هذا هو الإيمان الصحيح .

وقد ذكرنا فيما سبق تفصيل أهل السنة والجماعة بنحو هذا.

ويعني أن المنفي هو جميع الأعمال فلم يكن معهم إلا الإيمان فقط.

وقد اعتمد الشيخ الألباني تفسير ابن حجر هذا، في السلسلة الصحيحة ٧،القسم الأول:ص١٣٠-١٣١، وحكم تارك الصلاة ص ٣٢.

وقال علي بن حسن الحلبي في هامش حكم تارك الصلاة ص٣٢ عند قول الشيخ الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند أهل السنة:(انظر لزاماً فتح الباري ٤٦/١)!!- محيلاً على شرح ابن حجر لقول أهل السنة"... وعمل بالأركان" حسب فهمه، وقد تقدم-.

ويغلط غلطاً عظيماً من لا يأخذ عقيدة أهل السنة من أئمة أهل السنة والنصوص التي استقرؤوها وأصلوا عليها.

فابن حجر لم يكن دقيقاً في فهم هذا الأصل الأصيل فكان تفسيره لعقيدة السلف في الإيمان غلطاً مقطوعاً به.

وهو شبيه بقوله في مذهب الحسن بن صالح بن حي في الخروج على أئمة الجور: إنه مذهب للسلف قديم.

فقد قال في تهذيب التهذيب٢٨٨/٢ -في ترجمة الحسن بن صالح بن حي-: (وقولهم كان يرى السيف يعني يرى الخروج على أئمة الجور.

وهذا مذهب للسلف قديم، لكن استقر الأمر على ترك ذلك...الخ).

مع كون عقيدة الحسن قد أنكرها الأئمة أحمد ويحيى بن معين والسفيانان، وغيرهم من أئمة أهل السنة والجماعة وبدعوه وأتباعه من أجلها.

ومع ذلك فمذهب الحسن بن حي المخالف للكتاب والسنة وأئمة أهل السنة وإجماعهم عند ابن حجر مذهب للسلف؟!!.

لا يقول هذا ويغتر بقول ابن حجر إلا من لم يضبط منهج أهل السنة والجماعة، وقد تقدم كلام الإمام حسين بن غنام – رحمه الله – عنه، فابن حجر ليس من أئمة أهل السنة والجماعة الراسخين في منهجهم وعقيدتهم، بل هو من الأخباريين، أمثال الذهبي، وفيهم قول الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز – رحمه

الله – الذي قاله في الذهبي (كما في شريط الدمعة البازية آخر الوجه الثاني):" الذهبي ليس من أهل الفقه .. ما هو من أهل البصيرة .. عالم من علماء الوسط يعتني بمصطلح الحديث لا يعتمد به في الشريعة" .

وأختم البيان بجواب لسماحة المفتي –حفظه الله– في–مكالمة هاتفية–على سؤال يقول صاحبه: "هناك شريط يروج عندنا [السائل من الجزائر] بعنوان: (شرح الإيمان من صحيح البخاري) لأحد الدكاترة من عندكم من مكة". قال الشيخ : "من هو؟". قال السائل: "الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، يقول: إن كلمة جنس العمل محدثة ولا أصل لها في القرآن وفي السنة، ولم يدخلها السلف في تعريف الإيمان، أحدثها التكفيريون والقطبيون، فما صحة هذا؟".

فأجاب المفتي بقوله: "هذا كلام غير صحيح، بس، ما يصلح هذا".

والشريط المسؤل عنه لربيعٍ المدخلي في أحد درسه في دورة الرياض بتاريخ ١٤٢٦هـ الشريط الأول، الوجه الأول من شرحه لكتاب الإيمان من صحيح البخاري كما ورد في السؤال .

وسئل السؤال نفسه فضيلة الشيخ عبد الله الغديان، وصرح السائل باسم المدخلي قائلاً عن المسؤول عنه: "لأحد الدكاترة من عندكم من مكة يدعى ربيع المدخلي".

فأجاب الشيخ: "هذا ما هو بصحيح، هالكلام ما هو بصحيح؛ لأن هذا مذهب المرجئة".

وسئل –أيضاً– (كما في شرحه كتاب الموافقات للشاطبي) : "ظهر في هذه الأيام في شبكةٍ كتابٌ بعنوان (دلائل البرهان) [طبع في دار الإمام المجدد بمصر]يقرر كاتبه أن التارك لأعمال الجوارح مسألة خلافية بين أهل السنة فلا يجوز الإنكار والتبديع. فما قولكم؟".

فأجاب الشيخ :"هذا في الواقع هو قول المرجئة، هذا قول المرجئة، الذين يجعلون الأعمال مكملة وليست شرطاً في صحة الإيمان، يقولون: إذا آمن الإنسان بقلبه ما صلى ولا صام ولا اعتمر ولا حج وفعل المحرمات هذا مؤمن تماماً وهذا ما هو بصحيح".

وسئل – في مكالمة من الجزائر –: "يا شيخ قال أحدهم في مقال له:(في نادر من الأحيان يسألني عنه بعض الناس يعني تارك جنس العمل: هل هو كافر أم لا؟، فأنهاه عن الخوض فيه)".[القائل هو ربيع في مقاله : (كلمة حق حول جنس العمل)] فقاطعه الشيخ الغديان قائلاً :"هذه المسألة تدخل في مذهب المرجئة الذين لا يجعلون العمل شرط صحة".

هذا ومما يدل على جهلكم وسوء معتقدكم، حتى في حق أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنك قلت (في كتابك: إحكام المباني.. ص٧): " وما ورد عن الصحابة أو التابعين وصح عنهم ينبغي أن ينظر فيه من وجهين:

الأول: إذا كان بفعله متابعاً للكتاب أو السنة فهو مقبول!.

الثاني: إذا كان بفعله مخالفاً للكتاب أو السنة، أو محدثاً أمراً فهو لا يقبل منه...!". ومع ما في العبارة كلها من الإجمال المحتمل فينبغي ملاحظة عبارة: " أو محدثاً أمراً، ولا يفيدك قولك –كما نشر في الإنترنت– ":معاذ الله أن أطعن في الصحابة..." ، وهو دليل على جهلك وعدم درايتك لما تقول".

وقال صاحبك وشريكك في المنهج والعقيدة والمشرب: سليم الهلالي (كما في شريط لماذا اخترت المنهج السلفي) عندما سئل: " وهذا الأخ يسأل ويقول: المقولة المشهورة: (إخواننا بغوا علينا) هل كان علي رضي الله عنه يقصد بها الخوارج

لما سئل عنهم؛ فكيف نوفق بين هذه المقولة وبين قوله صلى الله عليه وسلم: إنهم كلاب النار، شر الخلق والخليقة.

نرجو البيان جزاكم الله خيراً؟

الجواب:

" نقول: إن علياً رضي الله عنه لما سئل عن الخوارج أكفروا؟ قال: لا . بل من الكفر فروا، **إخواننا بغوا علينا،** أي هذه فئة باغية، والفئة الباغية أخوة الدين بنص القرآن، وفي سورة الحجرات: ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ وقال تعالى ﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾

فجعل الباغي والمبغي عليه إخوة في الدين، وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحسن رضي الله عليه " ابني هذا سيد ويصلح الله به بين فئتين من المسلمين دعواهما واحدة"[هذا السياق فيه نظر، وأحد ألفاظ الحديث في البخاري" ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين" — وليس في هذا الحديث: (دعواهما واحدة)-]

إذن **كون الخوارج بغاة** لا ينبغي أنهم ليسوا إخواننا في الدين، إخوان في الإسلام، وهذا منهج أهل السنة **أنهم لا يكفرون الفرق**، لكن لا يعني هذا أننا لا نكفرهم لا نبين ضلالهم "

<u>أقول</u>:

يفهم من كلام الحلبي تجويز ابتداع الصحابة مع أنه لم يقل أحد من أهل السنة بتفسيق أحد منهم فضلاً عن تبديعهم!، ولكن يبدو أن الرجل لا يدري ولا يدري أنه لا يدري.

أما صاحبه فإنه قد جعل معاوية ومن في صفه من الصحابة - رضي الله عنهم - خوارج وتعسف في وضع النصوص في غير مواضعها، فقد توهم لجهله أن الآية ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا.. ﴾ في الخوارج، وقد استدل بها — قبله — عثمان بن منصور وغيره من المبتدعة على أنها في الخوارج فرد عليهم أهل السنة ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ — رحمه الله -.

كما توهم — أيضاً - أن حديث "ابني هذا سيد.." في الخوارج كذلك، وهو في الصحابة ومن معهم من أهل السنة من الفريقين فريق علي وفريق معاوية — رضي الله عنهما- وليس المقصود الخوارج؛ فإنهم فئة ثالثة، ولكنه لجهله لم يتصور وجود فئة ثالثة وهم الخوارج المارقة الحرورية، الذين جاءت فيهم النصوص، ومنها **كلاب النار، أو كلاب أهل النار، شر الخلق والخليقة** ولم يقل علي في هؤلاء: (**إخواننا**)، **ولم يصح ذلك عنه**، وإنما **قالها فيمن قاتله في الجمل وصفين** وهم إخوانه حقيقة، وقد أجمعت الأمة على إيمان البغاة من المسلمين، واختلفت في إسلام الخوارج المارقة، وهذا يدل على تخليط الهلالي وأنه لا يدري ولا يدري أنه لا يدري:

إذا كنت لا تدري وتسأل من درى　　　فكيف إذاً تدري بأنك لا تدري

ومن الدواهي — أيضاً — بسبب جهل الهلالي أنه افترى على أهل السنة والجماعة فرية عظيمة يردها الكتاب والسنة، وما بني عليهما من منهج وعقيدة أهل السنة والجماعة، وهو أن "**منهج أهل السنة أنهم لا يكفرون الفرق**"؟!

وكثير من الفرق مرقت من الإسلام وكفرها أهل السنة.

ولا شك أن مقالة الهلالي أكثر سوءً من مقالة الحلبي وتشتمل على ما قلناه فيها تجاه الصحابة ومقالة الهلالي أصرح في كونهم من الفرق–حاشاهم–وكما قلنا لم يفسق أحد من الأمة صحابة رسول الله —صلى الله عليه وسلم- فضلاً عما هو

فوق ذلك وما من شك _أيضاً _أن هذا يدخل فيما نهى عنه رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من مسبة أصحابه.

وأخيراً أقول: لعل في هذا القدر كفاية ومقنعاً لمريد الحق وناشد الصواب وطالب الحقيقة.

تالله ما بعد البيان لمنصف إلا العناد ومركب الخذلان

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، وهو المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وكتبه:

فالح بن نافع بن فلاح المخَلَّفِي الحربي

كان الفراغ منه

في اليوم الأول من جماد الثاني

لعام سبعة وعشرين وأربعمائة وألف